العدد 181 • يناير-مارس 2025

تيجاريس

مجلة التجارة والاستثمار الدولية والبينية لمنظمة التعاون الإسلامي

أهمية القطاع الصحي في العالم وفي دول منظمة التعاون الإسلامي

ص. 08

لقاء مع

الدكتور إبراهيم سي

معالي وزير الصحة والعمل الاجتماعي في السنغال

ص. 16

"أهمية الاستثمار في الصحة كمحرك للنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي"

المعرض الخامس للصحة للدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي في السنغال

ص. 14

السنغال، وجهة جديدة مرجعية للسياحة الطبية في غرب إفريقيا

ص. 22

مصر تعتمد اتفاقية حماية الاستثمار مع المملكة العربية السعودية

ص. 40

ISSN : 2230-1933

المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومقره في الدار البيضاء (المغرب)، هو جهاز فرعي لمنظمة التعاون الإسلامي مكلف بتنمية التجارة والاستثمارات البينية للدول الأعضاء.

من أهدافه الرئيسية:

- تشجيع تنمية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء؛
- تشجيع الاستثمارات ذات الصلة بتنمية المبادلات التجارية؛
- المساهمة في الترويج لمنتجات الدول الأعضاء وتسهيل دخولها إلى الأسواق الخارجية؛
- العمل على جمع ونشر المعلومات التجارية؛
- تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في مجال التنشيط التجاري والمفاوضات التجارية الدولية؛
- مساعدة المؤسسات ومختلف الفعاليات الاقتصادية.

محاور أنشطة المركز:

التنشيط التجاري

- تشجيع الاتصالات واللقاءات بين رجال الأعمال في الدول الأعضاء؛
- الترويج لمنتجات الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال إقامة المعرض الإسلامي وتنظيم المعارض القطاعية والمتخصصة بصفة منتظمة؛
- مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء وتعزيز قدرات وكالات تنمية الصادرات.
- تقديم الخدمات الاستشارية والخبرة للدول الأعضاء في مجال التنشيط التجاري.

الاعلام التجاري

- جمع ونشر البيانات التجارية؛
- تطوير قواعد بيانات تجارية يسهل الوصول إليها؛
- مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء وتنظيم مراكز التوثيق وشبكات المعلومات التجارية.

تشجيع الاستثمار

- تشجيع الاستثمارات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- تشجيع الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين في الدول الأعضاء؛
- تقديم الاستشارات والخبرات للدول الأعضاء في مجال تشجيع الاستثمارات، ولاسيما الاستثمار الموجه نحو التصدير.

الدراسات والبحوث

- نشر تقرير سنوي حول التجارة البينية الإسلامية؛
- إجراء دراسات قطاعية حول المنتجات والأسواق؛
- دراسة السبل والوسائل الكفيلة بالحد من الحواجز التي تعرقل التجارة بين الدول الأعضاء.

التدريب

- تنظيم الندوات والدورات التدريبية
- مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء هيئة من الخبراء في مختلف مجالات تنمية التجارة.

المفاوضات التجارية الدولية

- مساعدة الدول الأعضاء في المفاوضات التجارية؛
- التحضير وتنظيم المفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

لطيفة البوعبدلاوي
المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة

الاستثمار في القطاع الصحي: ضرورة استراتيجية

تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحديات متزايدة في مجال الأمن الصحي، نتيجة اضطراب سلاسل التوريد العالمية عقب جائحة كوفيد19-. وتتمثل أبرز هذه التحديات في محدودية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وصعوبة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتوطين صناعة الأدوية، إلى جانب الحاجة إلى تمويل البنية التحتية الصحية، وتعزيز الابتكار التكنولوجي، وتطوير مهارات الكوادر البشرية في القطاع الطبي. ولمعالجة هذه التحديات بفعالية، يستلزم الأمر تبني رؤية استراتيجية متكاملة، وتنفيذ استثمارات نوعية وموجهة في مختلف جوانب القطاع الصحي.

وانطلاقًا من هذه القناعة، خصصنا هذا العدد من مجلتنا لموضوع التجارة والاستثمار في القطاع الصحي، إدراكًا منا بأن الصحة تمثل ركيزة أساسية لازدهـار بلداننا وتعزيز مرونة اقتصاداتها.

ومن منظور تقليدي، كانت الصحة تُعتبر قطاعاً مستقلاً عن باقي القطاعات التنموية، لكنها اليوم تعتبر ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. إن تطوير صناعة دوائية وطنية، وتنظيم سلاسل توريد المعدات الطبية، وتنامي خدمات التطبيب عن بُعد، ورقمنة الخدمات الصحية، تمثل جميعها فرصاً اقتصادية واعدة. فمثل هذه الاستثمارات لا تسهم فقط في تحسين فرص الاستفادة من الرعاية الصحية، بل تساهم أيضاً في خلق فرص عمل، وتقليص الفجوات الاجتماعية، وتعزيز السيادة الصحية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
وعلاوة على ذلك، أبرزت الأزمة الصحية العالمية الأخيرة الحاجة الملحة إلى تطوير البنية التحتية للأنظمة الصحية، وتعزيز آليات التعاون الإقليمي في مجالات الاستجابة للطوارئ الصحية، والوقاية من الأزمات المستقبلية، إلى جانب دعم قدرة الدول على الصمود ورفع جاهزيتها لاحتواء مثل هذه الأزمات بكفاءة. لذلك شرعت العديد من دول المنظمة في تطوير استراتيجيات للشراكة بين القطاعين العام والخاص، من أجل دعم مشاريع هيكلية في القطاع الصحي، من بينها اعتماد اللامركزية في تقديم بعض التخصصات والخدمات الطبية في مختلف مناطق الدول. وفي إطار جهوده لترويج التجارة وتيسير الاستثمار، ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة الدورة الخامسة لمعرض الصحة لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي سيعقد في داكـار، السنغال، خلال الفترة من ١٥ إلى ١٩ أبريل ٢٠٢٥، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، ووزارة التجارة، ومركز التعاون الدولي في مجال الصحة، والوكالة السنغالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويهدف هذا الحدث إلى تعزيز الشراكة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القطاع الصحي، من خلال توفير منصة متميزة للتفاعل بين مختلف الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص. كما يسعى المعرض إلى تحفيز التآزر والتعاون بين الحكومات، والشركات، والمستثمرين، والمنظمات الدولية، من أجل إرساء دينامية جديدة تتماشى مع خصوصيات واحتياجات دول المنظمة.

وفي هذا العدد، نسلط الضوء على المبادرات التي تعمل على تغيير مشهد الرعاية الصحية في بلداننا وتشجيع النقاش البناء حول الاستراتيجيات اللازمة لتحفيز الاستثمار وتعزيز الشراكات. كما نؤمن بأن الصحة ليست عبئاً مالياً، بل تمثل استثماراً طويل الأمد يُسهم في تعزيز الازدهار والاستقرار المجتمعي.

وبمناسبة تنظيم الـدورة الخامسة لمعرض الصحة لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي تُقام تحت شعار: «الصحة، ناقل للتنمية الاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي»، تحلّ المملكة المغربية ضيفَ شرف الدورة، فيما تحلّ المملكة العربية السعودية ضيفًا مميزًا، تأكيدًا على عمق الشراكة والتعاون بين دول المنظمة في المجال الصحي. وفي نفس السياق، نود أن نؤكد من جديد عزمنا على تعزيز النقاش البناء بين أصحاب المصلحة في هذا المجال والمشاركة، حسب قدراتنا، في إيجاد حلول ملموسة من أجل إنشاء أنظمة صحية ذات جودة عالية وسهلة الولوج.

إن مستقبل الرعاية الصحية في دولنا سيتوقف على قدرتنا الجماعية على الابتكار، والتعاون، والاستثمار بأسلوب مستدام. فلنجعل من هذه المناسبة فرصة حقيقية لإطلاق مبادرات نوعية تعزز رفاه شعوبنا. لا تفوّتوا هذه الفرصة الاستثنائية... ومرحباً بكم في داكار!!

الفهرس العدد 181 • يناير-مارس 2025

أخبار منظمة التعاون الإسلامي

03 الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ترحب بإعادة إدماج جميع مؤسسات الدولة السورية

03 منظمة التعاون الإسلامي تحتفل باليوم العالمي للمرأة

04 منظمة التعاون الإسلامي في الدورة ال 29 من معرض فيسباكو

04 منظمة التعاون الإسلامي تشارك في مهرجان نافروز العالمي للشباب في دوشانبي، طاجيكستان

أخبار المركز الإسلامي لتنمية التجارة

05 ندوة افتراضية حول دور نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التكامل الاقتصادي لصالح الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية لمنظمة التعاون الإسلامي

06 منتدى الحوار السياسي لوكالات تشجيع الاستثمار الأفريقية والآسيوية لمنظمة التعاون الإسلامي

07 المؤتمر السنوي للرابطة المهنية لمؤسسات الضمان في أفريقيا (APIGA)

ملف القطاع الصحي

09 أهمية القطاع الصحي في العالم وفي دول منظمة التعاون الإسلامي

14 المعرض الخامس للصحة للدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي في السنغال

16 مقابلة مع معالي وزير الصحة والعمل الاجتماعي في السنغال، الدكتور إبراهيم

20 مقابلة مع السيد جاستين كوريا، المدير العام لمركز المعارض والمؤتمرات في السنغال (CICES)

22 السنغال، وجهة جديدة مرجعية للسياحة الطبية في غرب إفريقيا

24 أدا فوياج: شريك أساسي في تطوير السياحة الطبية في السنغال

26 مسيرة تحول الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي

السياحة الحلال

30 المنتجعات الشاطئية الحلال في تركيا: نموذج يحتذى به في العالم الإسلامي

موجز الدول

34 بروناي تسجل أعلى نمو لها بفضل التنويع الاقتصادي

35 تحقيق نمو قوي في التجارة بين الأردن ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

36 توقيع أوزبكستان وأذربيجان وكازاخستان على اتفاقية تأسيس ممر الطاقة الخضراء

37 البحرين: اقتصاد قوي مرشّح لجني مكاسب كبيرة من اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة

38 باكستان والإمارات العربية المتحدة تتحدان لتحديث البنية التحتية للسكك الحديدية في باكستان

39 اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي تدخل حيز التنفيذ خلال 60 يومًا

40 مصر تعتمد اتفاقية حماية الاستثمار مع المملكة العربية السعودية

جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجار

41 أحداث قادمة

تيجاريس | صادر عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة | ISSN : 2230-1933

مديرة النشر السيدة لطيفة البوعبدلاوي • **هيئة التحرير** السيدة لطيفة البوعبدلاوي، السيد مامودو بوكار سال، السيدة كادياتو ديالو، السيد إسماعيل تاقي، السيد شريف الحمراوي، • **التصميم والتصفيف** سمير طبيش • **إنجاز** تحدي إفريقيا للنشر• **الناشر** المركز الإسلامي لتنمية التجارة برج حبوس 11/12 الطابق 20000 الدار البيضاء-المغرب www.icdt@icdt-oic.org -icdt-cidc.org

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ترحب بإعادة إدماج جميع مؤسسات الدولة السورية

جاء هذا القرار عقب التوقيع على اتفاق بين السيد أحمد الشرع، رئيس الجمهورية العربية السورية، والسيد مظلوم عبدي، قائد قوات سوريا الديمقراطية، في 10 آذار/مارس. وبهذه المناسبة، رحبت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بهذه المبادرة التي تهدف إلى الحفاظ على وحدة وسيادة سوريا وتلبية تطلعات الشعب السوري كافة. ■

منظمة التعاون الإسلامي تحتفل باليوم العالمي للمرأة

في 8 مارس، انضمت منظمة التعاون الإسلامي إلى المجتمع الدولي في الاحتفال باليوم العالمي للمرأة. وبهذه المناسبة، أكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، على ضرورة تسريع عملية تمكين المرأة لتحقيق التقدم المستدام في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. كما أشار معاليه إلى أن منظمة التعاون الإسلامي لا تزال وفية لرسالتها المتمثلة في تعزيز المساواة بين الجنسين وفقا للمبادئ الإسلامية وضمان مكانة المرأة كمحرك رئيسي للتنمية والسلام والازدهار.

وفي هذا الصدد، يعتبر تمكين المرأة الحجر الأساس في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وبرنامجي عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 و2035، وكذلك خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. ويعتبر إنشاء منظمة تنمية المرأة في منظمة التعاون الإسلامي في القاهرة في عام 2021 رمزاً لالتزام الأمانة العامة بالنهوض بقضايا المرأة وتعزيز مشاركتها الفاعلة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول المنظمة. ■

منظمة التعاون الإسلامي في الدورة ال 29 من معرض فيسباكو

بدعوة من سلطات بوركينا فاسو، مثل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، سعادة السيد حسين إبراهيم طه، مبعوثه الخاص لأفريقيا، سعادة السيد نصيرو باكو - عريفاري، في الدورة التاسعة والعشرين لمهرجان واغادوغو للسينما والتلفزيون الأفريقي (فيسباكو), الذي نُظم من 22 فبراير إلى 1 مارس ٢٠٢٥ تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس جمهورية بوركينا فاسو، ومعالي النقيب إبراهيم طراوري، رئيس جمهورية فاسو، وفخامة المارشال محمد ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد، ضيف شرف المهرجان. وقد شارك في هذه المسابقة 1351 فيلمًا من ٤٨ دولـة ، وشهدت الفعالية تمثيلاً قوياً وواسعاً من دول منظمة التعاون الإسلامي.

وعـلى هامش المهرجان، أجـرى سعادة السيد نصيرو باكو-أريفاري لقاءً مع وزير خارجية بوركينا فاسو، سعادة السيد كاراموكو جان ماري تراوري، حيث نقل إليه رسالة أخوة وتهنئة من معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى فخامة النقيب إبراهيم تراوري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو، وذلك بمناسبة النجاح البارز لمهرجان فيسباكو، الذي نُظم هذا العام تحت شعار: «السينما الأفريقية والهويات الثقافية». ■

منظمة التعاون الإسلامي تشارك في مهرجان نافروز العالمي للشباب في دوشانبي، طاجيكستان

بدعوة من معالي السيد غولاحمدزودا ذو الفقار أحمد، رئيس لجنة شؤون الشباب والرياضة في حكومة جمهورية طاجيكستان، مثل الدكتور بوبكري مايغا، رئيس إدارة شؤون الشباب والرياضة بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في مهرجان نافروز العالمي للشباب في دوشانبي الذي نظمته المنظمة في الفترة من 15 إلى 21 مارس ٢٠٢٥. كما شهد المهرجان حضور ممثلين عن السلطات المختصة في أوزبكستان، إلى جانب وفود شبابية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول غير الأعضاء، فضلاً عن مشاركات من منظمات دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ذات الصلة.

وبهذه المناسبة، ألقى الدكتور مايغا في كلمته الافتتاحية رسالة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي التي رحب فيها بالدور الرئيسي لطاجيكستان في دعم جهود منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي لتحقيق أهدافهما وغاياتهما في مجالات تعزيز مشاركة الشباب على المستويات المحلية والوطنية والدولية. كما أشار إلى أن منظمة التعاون الإسلامي، من خلال برنامج عملها لعام 2025 والقرارات التي اعتمدتها القمة الإسلامية والمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة والمؤتمر الإسلامي لـوزراء الشباب والرياضة، تولي أهمية كبيرة لتمكين الشباب وبناء قدراتهم. وعلى هامش المهرجان، اجتمع الدكتور مايغا مع رئيس لجنة شـؤون الشباب والـريـاضـة في حـكـومـة جـمـهـوريـة طاجيكستان ورؤسـاء الـوفـود الأخـرى الحاضرة لمناقشة سبل ووسائل تعزيز التعاون والشراكة لصالح الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي. ■

ندوة افتراضية حول دور نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التكامل الاقتصادي لصالح الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية لمنظمة التعاون الإسلامي

عملا بتوصيات الدورة الثانية والأربعين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، التي عقدت في نوفمبر *2024* في اسطنبول، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة مع مكتب تنسيق الكومسيك ندوة افتراضية حول دور نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التكامل الاقتصادي لصالح الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية للمنظمة ، وذلك يوم *19* فبراير *2025*.

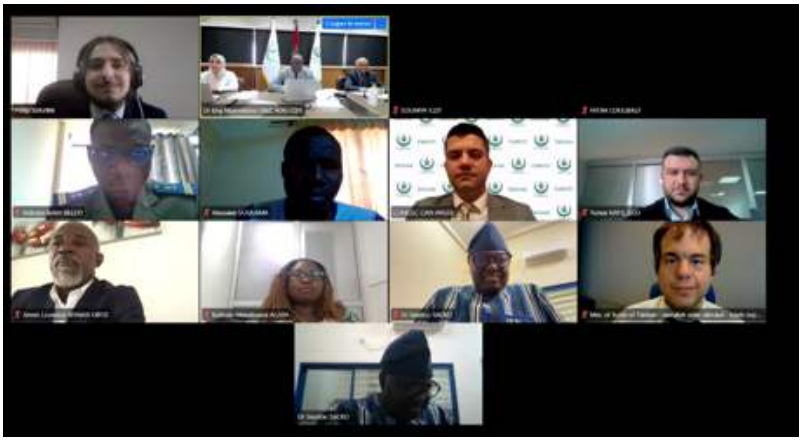

وكـان الهدف من هـذه الندوة هو رفع مستوى الوعي بين دول منظمة التعاون الإسلامي المنتمية إلى التجمعات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حول أهمية الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسـلامـي وعـرض الجوانب التالية على المشاركين:

- الأحكام القانونية للنظام والترتيبات العملية لتنفيذه؛
- المتطلبات القانونية للنظام في ضوء الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛
- تجربة الجمهورية التركية في تنفيذ النظام.

وبهذه المناسبة، ركزت المناقشات على ما يلي:

- أهمية انضمام دول المجموعة الأفريقية في منظمة التعاون الإسلامي إلى هذا النظام من أجل تمكينها من الحصول على صفة عضو كامل العضوية في لجنة التفاوض وليس فقط صفة مراقب.

- إن التزامات الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية في منظمة التعاون الإسلامي، على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، لا تشكل عائقاً قانونياً واضحا أمام انضمامها إلى نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي.

- يمكن لبلدان المجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تـدرس أفضل السبل لإدارة انـضـمام الـدول الأعـضـاء في المجموعة الأفريقية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية على مستوى الـدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كل على حدة إلى نظام الأفضليات التجارية.

- أهمية الاستفادة بشكل أفضل من المعاملة التفضيلية والمميزة الممنوحة لأقل البلدان نمـواً، بموجب نصوص نظام الأفضليات التجارية وحماية المستهلك في إطار عملية الانضمام إلى هذا النظام.

- استعداد أمانة اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقـتـصـادي لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، عن طريق المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة، لتقديم الدعم للدول الأعضاء في المجموعة الإفريقية في عملية إعداد قوائم الامتيازات الجمركية، بمـا في ذلـك دراســات تأثير الانضمام. وستسعى الأمانة العامة إلى إشراك شركاء آخرين مثل البنك الإسلامي للتنمية، والأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية.

- دعوة البلدان لصياغة طلباتها للحصول على المساعدة الفنية، لتنظر فيها اللجنة المشتركة بين البلدان النامية ولجنة التنسيق بين البلدان النامية.

- تنظيم ورشـات عمل فعلية في الـدار البيضاء أو في مقر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لفائدة بلدان هاتين المجموعتين، بهدف دراسة الجوانب الفنية للانضمام إلى نظام الأفضليات بالتفصيل.

وقـد حضر الاجتماع ممثلون من البنين وبوركينا فاسو وتـشـاد وكـوت ديفوار والجابون وتوجو والسنغال وسيراليون وتركيا، وكذلك من الوزارات المسؤولة عن التجارة والجمارك، وممثلون عن الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC) والجماعة الاقتصادية لدول غـرب أفريقيا (ECOWAS) ومنظمة التعاون الإسلامي(OIC) . ■

منتدى الحوار السياسي لوكالات تشجيع الاستثمار الأفريقية والآسيوية لمنظمة التعاون الإسلامي

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية في الفترة من *20* إلى *21* فبراير *2025*، النسخة الثانية من منتدى الحوار السياسي لوكالات تشجيع الاستثمار الأفريقية والآسيوية لمنظمة التعاون الإسلامي. وقد أتاح هذا الحدث للمشاركين منصة لتبادل الآراء حول أفضل الاستراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعالجة التحديات الاقتصادية الراهنة. كما أرسى المنتدى أسس إنشاء شبكة وكالات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

وقد حضر المنتدى كل من بوركينا فاسو والكاميرون وكوت ديفوار ومصر والغابون وغامبيا وموريتانيا ومالي وماليزيا والمغرب والنيجر ونيجيريا وباكستان والمملكة العربية السعودية والسنغال وتركيا، بالإضافة إلى ممثلين عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار والمنتدى الاقتصادي العالمي. وبهذه المناسبة، تم التطرق إلى النقاط التالية:

• وضعية تدفقات الاستثمار والاحتياجات المؤسسية

• عروض حول تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودور اتفاقيات الاستثمار وأثر التكنولوجيا الرقمية على تيسير الاستثمار

• التجارب الوطنية في مجال تشجيع الاستثمار

• إطار العمل المقترح لإنشاء شبكة وكالات تشجيع الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

من بين توصيات المنتدى، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

• التواصل وتبادل المعلومات: إنشاء منصة رقمية لتبادل المشاريع الاستثمارية.

• بناء القدرات: تدريب ودعم وكالات تشجيع الاستثمار لتحديث خدماتها من خلال الرقمنة.

• السياسات والإصلاحات: تحديث قوانين الاستثمار وتيسير الاستثمار.

• الرقمنة والتواصل: تطوير أدوات رقمية للترويج لفرص الاستثمار.

• المبادرات المشتركة: تنظيم منتديات الاستثمار والتعاون بين وكالات تشجيع الاستثمار في المشاريع المشتركة.

• شبكة وكالات تشجيع الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي: وضع النظام الأساسي من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع وكالات تشجيع الاستثمار والأونكتاد والمنتدى الاقتصادي العالمي والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار. ■

المؤتمر السنوي للرابطة المهنية لمؤسسات الضمان في أفريقيا (APIGA)

بناء على دعوة من صندوق التضامن الأفريقي، شارك المركز في المؤتمر السنوي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية *2025* الذي نُظم في *27* فبراير *2025* في نيامي (النيجر) تحت شعار: «دور مؤسسات الضمان في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية». وقد هدف الاجتماع إلى بحث دور مؤسسات الضمان في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعزيز آليات عملها.

وركزت المناقشات في الاجتماع على ثلاث مجالات رئيسية:

- الآليات التي توفرها مؤسسات الضمان للحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الإنتاجية وتطوير البنية التحتية في سياق تنفيذ اتفاق التجارة الحرة لأفريقيا؛
- دور مؤسسات الضمان والأدوات التي توفرها في تيسير المعاملات التجارية الدولية بين البلدان الأفريقية؛
- إليك ترجمة العنوان إلى اللغة العربية؛
- الأدوات التي تقدمها مؤسسات الضمان لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (التحويلية والتجارية) في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (زليكاف).

وقد أفضت أعمال المؤتمر إلى اعتماد إعلان نيامي 2025.

وعلى الرغم من أن المركز الإسلامي لتنمية التجارة لا يشارك بشكل مباشر في آليات الضمان، إلا أن حضوره في هذا الاجتماع كان ضرورياً حيث إن منظمة التعاون الإسلامي تضم 27 دولة أفريقية بين أعضائها. هذا التمثيل الأفريقي القوي داخل منظمة التعاون الإسلامي يضع المركز الإسلامي لتنمية التجارة كشريك استراتيجي لتنمية التجارة البينية الأفريقية والتكامل الاقتصادي القاري.

تضم الرابطة المهنية لمؤسسات الضمان في أفريقيا (APIGA) تسعة عشر مؤسسة عضوًا من بين 13 بلدًا أفريقيًا، وتتمثل مهمتها في تعزيز دور مؤسسات الضمان في التنمية الاقتصادية والإدماج المالي في أفريقيا.■

ملف
القطاع الصحي

أهمية القطاع الصحي في العالم وفي دول منظمة التعاون الإسلامي.

تتمتع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بفرصة فريدة لتحويل القطاع الصحي إلى رافعة اقتصادية قوية في عالم أصبحت فيه الصحة أولوية عالمية. فمن خلال الاستثمار في البنية التحتية الحديثة للرعاية الصحية وتعزيز الابتكار التكنولوجي، لا يمكن لدول منظمة التعاون الإسلامي تحسين نوعية حياة مواطنيها فحسب، بل يمكنها أيضاً تحفيز التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية.

على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي والتطبيب عن بُعد أن يُحدثا ثورة في الولوج إلى الرعاية الصحية في المناطق النائية، مما يتيح فرصًا جديدة لشركات التكنولوجيا الصحية. كما أن توحيد اللوائح الصيدلانية ومعايير الجودة بين الدول الأعضاء من شأنه أن يسهل التجارة في الأدوية والمعدات الطبية، مما يقلل التكاليف ويحسن كفاءة سلاسل التوريد.

يمكن للمبادرات التعاونية، مثل المشاريع البحثية المشتركة وتبادل المعرفة، أن تحفز الابتكار وبناء القدرات المحلية. ومن خلال التركيز على الوقاية والعناية، يمكن للبلدان خفض الإنفاق على الصحة على المدى الطويل وخلق بيئة أكثر جاذبية للمستثمرين. إن تمتع السكان بصحة جيدة ينعكس إيجاباً على إنتاجيتهم، الأمر الذي يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي ويعزز الروابط التجارية داخل منظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا الصدد، تواجه العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحديات مثل محدودية الإنتاج المحلي للأدوية والتقنيات الطبية. وبذلك تمكنها التجارة من استيراد السلع الصحية الأساسية، وبالتالي ضمان نتائج أفضل في مجال الصحة العامة. كما تُسهم هذه الأخيرة أيضاً في دعم النمو الصناعي من خلال تشجيع الاستثمار في التصنيع المحلي وتعزيز الابتكار.

يمكن للتعاون بين أعضاء منظمة التعاون الإسلامي أن يخفف من الاعتماد على الموردين الخارجيين، وبالتالي تعزيز الاكتفاء الذاتي الإقليمي. إن تعزيز التجارة في القطاع الصحي يسهم أيضاً في تعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمات، مثل الأوبئة، وتتماشى مع الهدف المشترك المتمثل في تعزيز المساواة في الصحة وتحقيق التنمية المستدامة داخل دول منظمة التعاون الإسلامي.

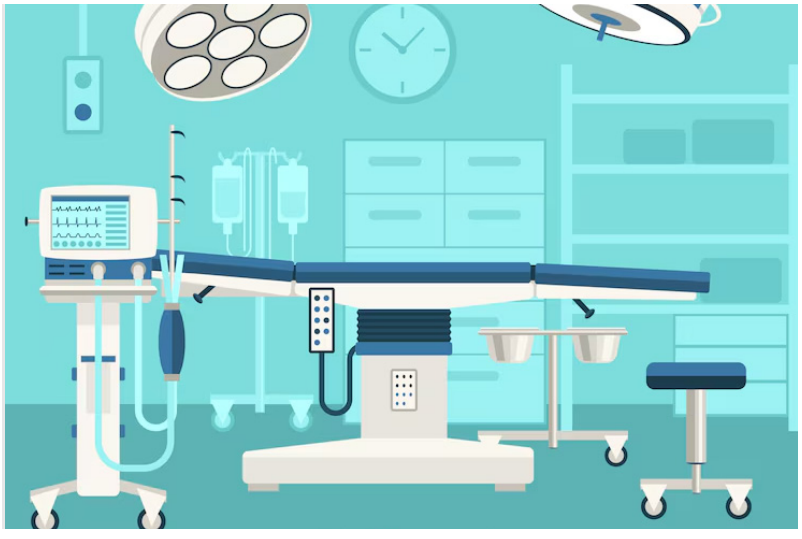

نمو متفاوت في تجارة القطاع الصحي بين دول منظمة التعاون الإسلامي

شهدت صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الصحة نموًا كبيرًا، حيث ارتفعت من 12 مليار دولار في عام 2019 إلى 16 مليار دولار في عام 2022. ومع ذلك، فقد تباطأت هذه الديناميكية في عام 2023، حيث انخفضت إلى 13 مليار دولار. وعلى الرغم من هذه التقلبات، ظلت حصة منظمة التعاون الإسلامي من الصادرات العالمية لمنتجات الرعاية الصحية متواضعة، حيث تراوحت بين 1.07% و1.28%. وقد يكون هذا الانخفاض مرتبطًا بالتحديات الاقتصادية العالمية أو قيود الإنتاج الإقليمية.

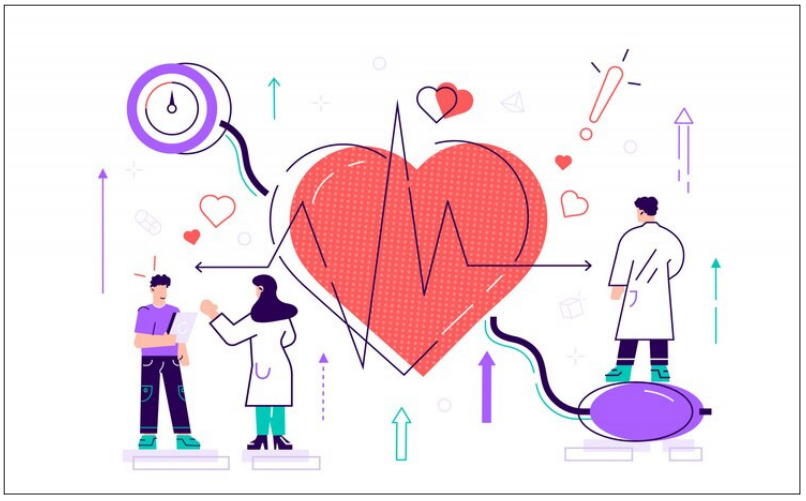

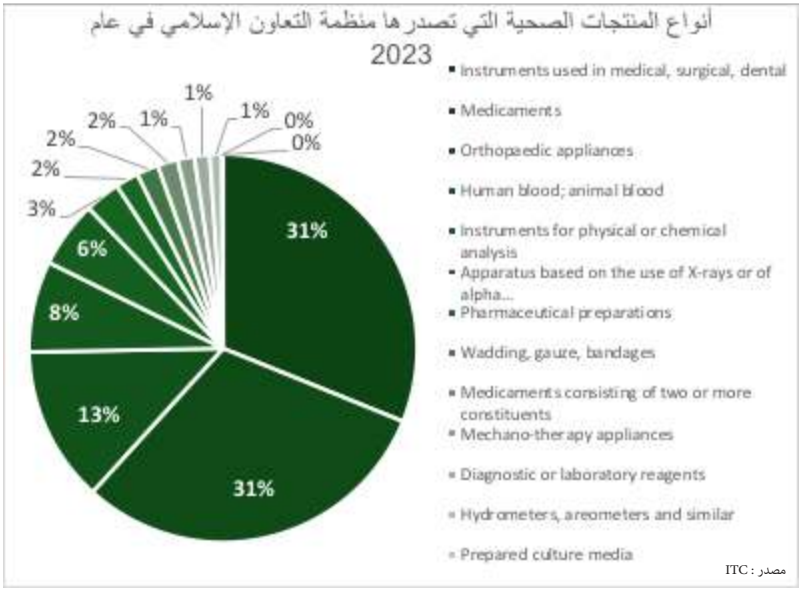

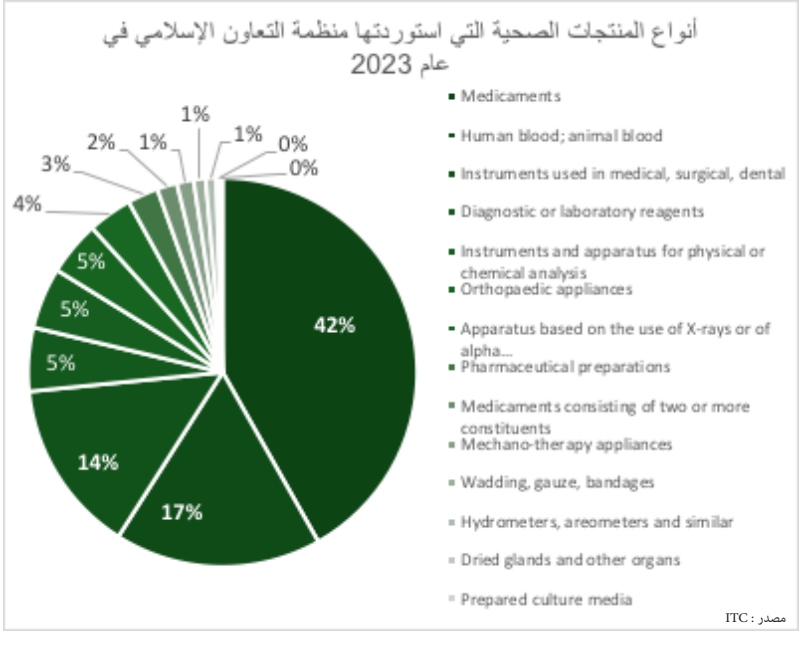

وشهدت الـواردات بدورها تقلبات كبيرة. فقد قفزت من 61 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى ذروة بلغت 84 مليار دولار أمريكي في عام 2021، ربما يرجع ذلك لتفشي جائحة كوفيد19-، قبل أن تتراجع إلى 64 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وفي الوقت نفسه، انخفضت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من الواردات العالمية من 6.63% في عام 2021 إلى 4.96% في عام 2023. ويؤكد هذا الاتجاه أهمية تعزيز الإنتاج المحلي بالنسبة لهذه الدول من أجل تقليل اعتمادها على الواردات وزيادة قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات الصحية العالمية في المستقبل.

المنتجات الصحية: تركز منظمة التعاون الإسلامي على الأدوات الطبية والأدوية تُظهر صادرات المنتجات الصحية من دول منظمة التعاون الإسلامي هيمنة واضحة للأدوات الطبية الأساسية والمنتجات الصيدلانية التي تشكل الجزء الأكبر من القطاع. ومن ناحية أخـرى، تتركز الـواردات بشكل رئيسي على الأدويـة والدم البشري، مما يؤكد الاعتماد الكبير على هذه المنتجات.

ولتعزيز قدرتها التنافسية في سوق الرعاية الصحية العالمية، ينبغي على دول منظمة التعاون الإسلامي العمل على تنويع إنتاجها وتطوير صادراتها، لاسيما في الفئات التي لا تزال ضعيفة التمثيل. فمن شأن اعتماد هذه الاستراتيجية أن يعزز استقلاليتها ويوسّع حضورها في الأسواق الدولية.

تجارة البينية للمنتجات الصحية في منظمة التعاون الإسلامي: استقرار الواردات وتقلب الصادرات

تُظهر التجارة البينية في منتجات الرعاية الصحية استقرارًا نسبيًا من جانب الواردات، في حين تشهد الصادرات تقلبات كبيرة، خاصة في عامي 2021 و2022. ويمكن تفسير هذه التقلبات بزيادة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء.

ومن جهة أخرى، قد يكون انخفاض التجارة ناتجًا عن زيادة المنافسة، أو تراجع الطلب، أو إعادة التكيف في سلاسل التوريد العالمية في قطاع الرعاية الصحية.

تعزيز التجارة في منتجات الرعاية الصحية بين دول منظمة التعاون الإسلامي: السبل والتوصيات

ينبغي اتخاذ عدد من التدابير الاستراتيجية لتعزيز التجارة في منتجات الرعاية الصحية بين دول منظمة التعاون الإسـلامـي. إن التوحيد التنظيمي ضروري، مع وضع معايير وشهادات موحدة للأدوية والأجهزة الطبية

ومنتجات الرعاية الصحية الأخرى. من شأن إدخال اتفاقيات الاعتراف المتبادل أن يسهم في إزالة الحواجز التجارية ويُسرع من عملية الموافقة.

ومن شأن تطوير الشراكات بين الدول الأعضاء أن يشجع المشاريع المشتركة في التصنيع والبحث والتطوير، مع تعزيز تبادل المعرفة وأفضل الممارسات. حيث ستساعد هذه المبادرات على تحفيز الابتكار في مجال المستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيات الطبية.

ويعد الاستثمار في البحث والتطوير رافعة أساسية لتقديم حلول رعاية صحية سهلة المنال وتنافسية مصممة خصيصاً لأسواق دول منظمة التعاون الإسلامي. يمكن أن يؤدي دمج التقنيات الجديدة، مثل التطبيب عن بُعد والذكاء الاصطناعي والمعلوماتية الحيوية، إلى تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية وتحسين فعاليتها.

كما أن تحسين سلاسل التوريد أمر بالغ الأهمية. إن تطوير شبكات لوجستية عالية الأداء وإنشاء مراكز إقليمية متخصصة من شأنه أن يضمن التوزيع السريع والفعال للإمدادات الطبية، مع خفض التكاليف.

يمثل سوق المنتجات الصحية الحلال فرصة لا تعوض. فمن خلال الاستفادة من الطلب المتزايد على المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية ومستحضرات التجميل الحاصلة على شهادة الحلال، يمكن لدول المنظمة أن تضع نفسها في قطاع محدد وتنافسي. ومن شأن توحيد معايير إصدار شهادات الحلال على مستوى منظمة التعاون الإسلامي أن يضمن المزيد من التماسك والاعتراف الدولي. وتعتبر تنمية الموارد البشرية مجالاً استراتيجياً آخر. فمن شأن تقديم دورات تدريبية متخصصة أن يعزز الخبرة الفنية في تصنيع منتجات الرعاية الصحية ويضمن الالتزام بالمعايير العالمية. كما سيساعد تبادل المتخصصين في مجال الرعاية الصحية بين الدول الأعضاء على بناء القدرات في هذا القطاع.

من الضروري أيضًا دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الرعاية الصحية والاستفادة من التجارة الرقمية. فالحوافز المالية والإعانات يمكن أن تسهل على هذه الشركات عمليات الإنتاج والتصدير، بينما ستساهم منصات التجارة الإلكترونية في تشجيع التبادل بين الموردين والمصنعين والموزعين. كما أن تطوير التجارة الإلكترونية لمنتجات الرعاية الصحية سيوسع من منافذ البيع ويقلل التكاليف.

وأخيرًا، يُعد إنشاء صندوق مخصص للصحة داخل منظمة التعاون الإسلامي خطوة مهمة لدعم تطوير القطاع، من خلال تمويل المبادرات المتعلقة بالتجارة والإنتاج وسلاسل التوريد في حالات الطوارئ. من خلال تبني هذه التدابير، لن تتمكن دول المنظمة من تعزيز استقلاليتها في مجال الصحة فحسب، بل ستتمكن أيضًا من تأكيد وجودها في سوق المنتجات الصحية العالمية. ■

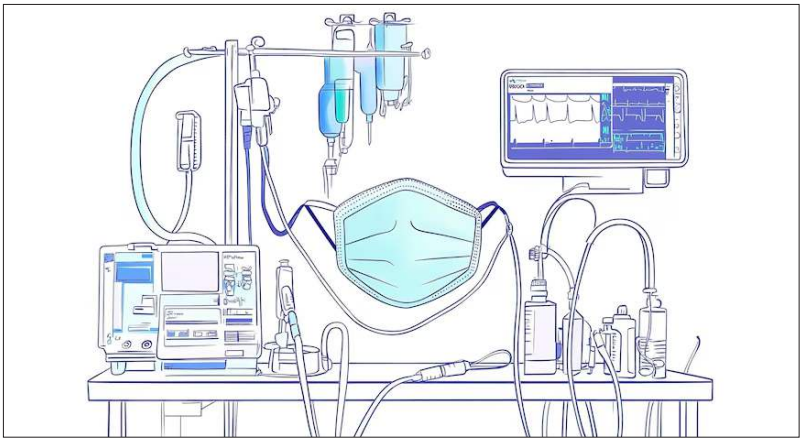

مصر تضمن أمنها الصحي من خلال تشجيع الإنتاج المحلي للمعدات الصحية

التقى الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية، على هامش معرض الصحة العربي الذي أقيم في الفترة من 27 إلى 29 يناير في دولة الإمارات العربية المتحدة، الدكتور إيلي شاليوت، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة جنرال إلكتريك للرعاية الصحية، وممثلي شركة نيهون كودن العالمية المتخصصة في تكنولوجيا الأجهزة الطبية، وذلك لتعزيز أطر التعاون المشترك لدعم وتطوير القطاع الصحي.

وبالفعل، بعد أن أعلنت شركة جنرال إلكتريك للرعاية الصحية عن عزمها افتتاح مصنع لتصنيع أجهزة المسح بالموجات فوق الصوتية (السونار) في مصر، وعدت الحكومة المصرية بتقديم كافة الحوافز اللازمة لإنجاح مثل هذه المبادرات وتشجيع أي شركة على النظر في تصنيع أجهزة طبية أخرى بالإضافة إلى الموجات فوق الصوتية.

يُعد هذا المشروع الجديد تجسيداً آخر للمشروع الضخم الذي تمثله «مدينة الطب». تقع هذه المدينة على بُعد 170 كم من محافظة الشرقية، وتغطي مساحة قدرها 180,000 متر مربع. تُعد «جيبستو فارما»، المعروفة أيضًا باسم «مدينة الطب»، أكبر مدينة صناعية للأدوية ليس فقط في مصر، بل في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. يهدف المشروع إلى تلبية تطلعات 150 شركة دوائية في البلاد، وسيسهم في استكشاف إمكانيات تصدير تتجاوز قيمتها 712 مليون دولار إلى الأسواق العالمية.

مصدر : خدمة معلومات مصر، مصر اليوم

معرض ومؤتمر الصحة العربي 2025 يحقق نجاحًا كبيرًا ويصبح معرضًا عالميًا للصحة

عُقدت الدورة الـ 50 من معرض الصحة العربي، تحت شعار" حيث يلتقي عالم الرعاية الصحية تحت سقف واحد "، في الفترة من 27 إلى 30 يناير في مركز دبي التجاري العالمي، واستقطب أكثر من 60,000 زائر. ضم الحدث أكثر من 40 جناحاً وطنياً وعارضين من أكثر من 80 دولة من الشرق الأوسط والولايات المتحدة، وأوروبا، وأفريقيا وآسيا. يُعد المعرض ملتقى عالمي حقيقي للابتكار الطبي، وقد مكّن الخبراء والمتخصصين في هذا القطاع من اكتشاف أحدث التطورات التكنولوجية في مجال الرعاية الصحية، مما عزز مكانة الإمارات العربية المتحدة كمركز طبي رائد.

منذ دورته الأولى في عام 1979، بمشاركة حوالي 40 عارضاً، تطور معرض الصحة العربي بشكل كبير. في البداية كان المعرض مخصصاً للمعدات الطبية، وعلى مر العقود رسخ مكانته كأحد أكثر المعارض الصحية المرموقة في المنطقة، واكتسب سمعة دولية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

اعتبارًا من عام 2025، سيتخذ معرض ومؤتمر الصحة العربي اتجاهًا جديدًا من خلال التحول إلى معرض الصحة العالمي (WHX). الهدف من هذا التحول هو الجمع بين العديد من الفعاليات المخصصة للرعاية الصحية تحت سقف واحد، مع الطموح إلى تعزيز فرص التعاون وتعزيز المشاريع التجارية وتشجيع التآزر الدائم بين الجهات الفاعلة في الصناعة الطبية

مصدر : أعمال الخليج

نيجيريا: استثمار 1.07 مليار دولار أمريكي لإصلاح القطاع الصحي

وافق المجلس التنفيذي الاتحادي النيجيري على تمويل بقيمة 1.07 مليار دولار أمريكي لإصلاح القطاع الصحي في إطار برنامج فرص رأس المال البشري من أجل الرخاء والإنصاف (HOPE)، وقد خُصص جزء منه لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية، مما يمثل التزامًا قويًا بتحسين الرعاية الصحية في البلاد.

وجاء هذا الإعلان على لسان والي إيدون، وزير المالية ومنسق الاقتصاد، الذي أوضح أن التمويل يشمل قرضين ميسرَين بقيمة 500 مليون دولار أمريكي من المؤسسة الدولية للتنمية، الذراع المالي للبنك الدولي، بالإضافة إلى منحة بقيمة 70 مليون دولار أمريكي من الهيئات الدولية.

في إطار هذه الإصلاحات، وافقت الحكومة أيضًا على شراء 150,000 مجموعة علاج ضد فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) لمدة أربعة أشهر، وهو استثمار يهدف إلى ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية للفئات الضعيفة وتقليل تكاليف العلاج. ووفقًا لوزير الصحة، محمد علي باتي، فإن هذه الإجراءات تندرج ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز القطاع وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية على المستوى الوطني.

فمن خلال هذا الاستثمار الكبير، تعلن نيجيريا عن إرادتها في تحديث نظامها الصحي وضمان وصول أفضل للرعاية الصحية لمواطنيها.

مصدر : أخبار أفريقيا الوسطى

المعرض الخامس للصحة للدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي في السنغال

سيتم تنظيم النسخة *10* من معرض داكار الدولي للصحة والمعدات الطبية *(سيسداك)* من قبل المركز ووزارة الصحة والعمل الاجتماعي في السنغال ، بالتزامن مع النسخة *5* من معرض منظمة التعاون الإسلامي للصحة ، الذي ينظمه المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

المركز الإسلامي لتنمية التجارة هو الجهاز الفرعي لمنظمة التعاون الإسلامي ومقره الدار البيضاء-المملكة المغربية ، وهو مسؤول عن تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 57 دولة. موقع: www.oicoci.org

مع خبرتها المتراكمة في المجال الاقتصادي والتجاري، ينظم المركز، بالإضافة إلى المعارض والمعارض والندوات والمنتديات والمؤتمرات. وهو يقوم بإعداد التقرير السنوي عن التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ويرصد المفاوضات التجارية المتعلقة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، ويقوم بإجراء دراسات قطاعية تتعلق بتنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي البالغ عددها 57 دولة.

الدوافع والتوقعات بالنسبة لمصنعي المعدات والمعدات الطبية:

- تلبية موردي المعدات الطبية.
- الحصول على أسهم جديدة في السوق.
- الترويج للمنتجات والخدمات الجديدة.
- البحث عن شركاء الأعمال.
- زيادة الوعي لدى صناع القرار.
- ضع نفسك فيما يتعلق بالمنافسة.
- الحفاظ على الاتصال مع العملاء.

شركات ترويج الأدوية والصناعات الدوائية:

- وضع مجموعة منتجاتها فيما يتعلق بالسوق.
- إقامة اتصال المهنية والتجارية مع الواصفين.
- تعزيز المستجدات والابتكارات من النطاق العلاجي الذي تمثله.
- قدم النطاقات الجديدة من منتجات الشاي التي اكتسبها الهيكل الخاص بك.
- ضع نفسك فيما يتعلق بالمنافسة.
- إقامة شراكات تجارية مع المختبرات الدولية الكبرى

المؤسسات الصحية والجامعات والمنظمات الصحية :

- التواصل ورفع مستوى الوعي حول الأنشطة الخاصة بك مع أصحاب المصلحة الصحية والطلاب والمهنيين وعامة الناس.
- إقامة شراكات مع مؤسسات الدعم الصحي.
- تعرف على موردي المعدات الطبية وأصحاب المصلحة في مجال الأدوية ومقدمي الخدمات.
- اكتشاف الابتكارات التكنولوجية في مجال الصحة.
- تعزيز المرافق الصحية الخاصة بك.
- المشاركة في الندوات حول المواضيع المختارة.

MINISTERE DE LA SANTE
ET DE L'ACTION SOCIALE

REPUBLIQUE DU SENEGAL
Un Peuple - Un But - Une Foi

MINCOM
MINISTÈRE DE L'INDUSTRIE
ET DU COMMERCE

10ème

SALON INTERNATIONAL DE LA SANTE ET DU MATERIEL MEDICAL DE DAKAR (SISDAK)

5ème

SALON DE LA SANTE DES ETATS MEMBRES DE L'ORGANISATION DE LA COOPERATION ISLAMIQUE (EXPO SANTE OCI)

THEME :

La **santé**, vecteur de **développement économique** des pays de l'OCI

15-19 avril 2025 au CICES

Invité spécial
Royaume d'Arabie Saoudite
Invité d'honneur
Royaume du Maroc

VDN x Rte de l'aéroport, BP : 8166 Dakar Yo 3329 RP
Tel : +221 33 859 96 03/ 33/ 30
E-mail : cices@cices.sn - Web : www.cices.sn

لقاء مع

الدكتور إبراهيم سي

معالي وزير الصحة والعمل الاجتماعي في السنغال

أهمية الاستثمار في الصحة كمحرك للنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي

يشغل الدكتور إبراهيم سي حالياً منصب وزير الصحة والعمل الاجتماعي في السنغال. له رصيد غني من المؤلفات والمشاركات في إعداد العديد من المنشورات والتقارير العلمية، خاصة في مجالات البيئة، وتغير المناخ، وعلم الأوبئة المجالي، والصحة العامة. وهو عضو نشط في الجمعية الدولية لعلم البيئة والصحة (*IAEH*)، ويُعد من المراجعين العلميين لعدد من المجلات الدولية المحكمة. راكم الدكتور سي خبرة مهنية تمتد لأكثر من ١٣ عاماً كخبير دولي في قضايا البيئة والمناخ والصحة، حيث اشتغل مع مؤسسات دولية مرموقة من بينها منظمة الصحة العالمية (*OMS*)، الصندوق العالمي لمكافحة الملاريا والإيدز والسل، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (*UNICEF*)، مرفق البيئة العالمية (*FEM*)، الوكالة الفرنسية للتنمية (*AFD*)، منظمة أنقذوا الأطفال الدولية (*SCI*)، إلى جانب وزارة الصحة والعمل الاجتماعي في السنغال (*MSAS*).

بصفتكم وزيرًا للصحة والعمل الاجتماعي، هل يمكنكم تقديم لمحة عن استراتيجية وزارتكم لتعزيز النظام الصحي في السنغال؟ وما هي أبرز الإجراءات المخطط لها خلال هذا العام؟

ترتكز استراتيجية وزارة الصحة والعمل الاجتماعي، كما وردت في رسالة السياسة القطاعية (LPS) للفترة 2025-2029، على مجموعة من المحاور الأساسية التي تهدف إلى تعزيز النظام الصحي الوطني.

ففي المقام الأول، نهدف إلى تحسين الحوكمة واعتماد الرقمنة الشاملة للخدمات الصحية، وذلك من خلال اعتماد إدارة قائمة على الأداء الجيد والشفافية، مع الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لا سيما من خلال إطلاق الملف الطبي الرقمي الموحد والمشترك (DPUP)، بالإضافة إلى الاستعانة بالتطبيب عن بُعد. كما سنعتمد مقاربة ترابية شاملة تعتمد على اللامركزية، من خلال أقطاب صحية إقليمية تهدف إلى تقريب الخدمات الصحية من السكان في المناطق النائية، مع تعزيز دور الجماعات المحلية في إدارة المؤسسات الصحية.

وفي مرحلة ثانية، سنعمل على تنويع وتحسين العرض الصحي، من خلال تطوير خدمات الرعاية المتخصصة بهدف تموقع السنغال كمركز طبي إقليمي. ثم سنعزز البنية التحتية والمعدات الصحية، مع الحرص على صيانتها الدورية، كما سنعمل على توفير الأدوية والمنتجات الصحية الأخرى على نطاق أوسع. وتُعد السيادة الصيدلانية والصحية ركيزة أساسية في استراتيجيتنا، من خلال تشجيع الإنتاج المحلي للأدوية والمعدات الطبية، بهدف تقليص التبعية للاستيراد عبر إصلاحات استراتيجية مدروسة.

بعد ذلك، سنعمل على تعزيز الوقاية والترويج للصحة العامة، من خلال تبني تغيير جذري في المنظور الصحي يتمثل في دمج الصحة ضمن السياسات العمومية القطاعية. وسيتجسد هذا التوجه من خلال تعزيز حملات التلقيح، وتكثيف أنشطة الوقاية من الأمراض، إلى جانب جهود التوعية المجتمعية لتشجيع تبني سلوكيات صحية إيجابية.

وأخيرًا، يُعد تعزيز الحماية الاجتماعية محورًا استراتيجيًا رئيسيًا، لا سيما من خلال توسيع التغطية الطبية والاجتماعية للفئات الهشة، وتطوير آليات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والصحي.

وتهدف هذه التوجهات الاستراتيجية إلى بناء نظام صحي مرن، شامل، ومتاح للجميع، مع الاستجابة بفعالية للتحديات الراهنة مثل عدم المساواة في الولوج إلى الخدمات الصحية، وتغير المناخ، والأزمات الصحية.

بمناسبة تنظيم النسخة الخامسة من معرض الصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 15 إلى 19 أبريل 2025 في السنغال، هل يمكنكم توضيح الرهانات المتعلقة بتنظيم هذا الحدث الهام، وأسباب اختيار المملكة المغربية كـ «ضيف شرف» والمملكة العربية السعودية كـ «ضيف خاص»؟

يمثل المعرض الخامس للصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنظم بالتوازي مع النسخة العاشرة من المعرض الدولي للصحة والمعدات الطبية في دكار (SISDAK)، منصة استراتيجية لتعزيز التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي. ويأتي هذا الحدث في سياق عالمي يتطلب إعادة التفكير في أنظمة الصحة العامة، خاصة في ظل التحديات التي كشفت عنها جائحة كوفيد19-.

يتمثل رهان تنظيم هذا المعرض في تعزيز التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي، من خلال تشجيع التبادل التجاري وبناء شراكات استراتيجية في مجال الصحة، مع تسليط الضوء على المنتجات الصيدلانية، والمعدات الطبية، والخدمات الصحية التي تقدمها الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، فإن الشعار الرئيسي للمعرض: «الصحة كرافعة للتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي»، يبرز أهمية الاستثمار في قطاع الصحة كمحرك فعال لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

> يوفر هذا الحدث الفرصة لتعزيز السياحة العلاجية، وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة، وتبادل المعرفة والممارسات الجيدة.

علاوة على ذلك، يشكل هذا الحدث فرصة مهمة لترويج السياحة العلاجية، وتعزيز التعاون بين الفاعلين العموميين والخواص، وتبادل المعارف وأفضل الممارسات في المجال الصحي.

أما المملكة المغربية، البلد الشقيق، فقد تم اختيارها «ضيف شرف» اعترافًا بدورها المتنامي في مجال الصحة، وبفضل تعاونها النشط مع الدول الإفريقية، وخصوصًا مع جمهورية السنغال. ويُعتبر المغرب فاعلًا رئيسيًا في مجال تصنيع الأدوية والابتكار الطبي، وستُسلط مشاركته الضوء على خبرته ومبادراته في هذه المجالات، ما قد يشكل مصدر إلهام لبقية دول المنطقة.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، التي تم اختيارها «ضيفًا خاصًا»، فهي تُعد رائدًا في قطاع الصحة داخل منظمة التعاون الإسلامي، وتلعب دورًا محوريًا في تطوير البنية التحتية الطبية والتقنيات المتقدمة. وتعكس مشاركة المملكة التزامها بتعزيز الشراكات وتقاسم إنجازاتها وتطوراتها في المجال الطبي.

وباختصار، يُتوقع أن يشكل هذا الحدث ملتقى حقيقيًا للابتكار والتعاون، مما يساهم في ترسيخ مكانة السنغال كمركز استراتيجي للتبادلات في قطاع الصحة.

باعتبار السنغال من الدول الأعضاء المؤسسة لمنظمة التعاون الإسلامي، ما هي المبادرات التي اتخذها بلدكم لتعزيز التعاون مع بقية الدول الأعضاء في مجال الصحة؟

إن السنغال، بصفتها دولة عضوًا مؤسسًا في منظمة التعاون الإسلامي، تنفذ مجموعة من المبادرات المنسقة في قطاع الصحة بهدف تعزيز التعاون مع بقية الدول الأعضاء. فنحن ملتزمون بلعب دور ريادي

في التعاون الصحي الإقليمي من خلال خلق أوجه تكامل تعزز في الوقت ذاته مناعة الأنظمة الصحية وتنافسية الاقتصاديات في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وبفضل التبادلات المنتظمة، وإرساء آليات تنسيق فعالة، تسهم السنغال بفاعلية في تجسيد رؤية مشتركة لنظام صحي شامل، ومبتكر، ومترابط على المستوى الإقليمي.

وترتكز المبادرات المتخذة أساسًا على المحاور التالية: تنظيم فعاليات دولية كبرى، تهدف إلى تعزيز الحوار وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء؛ تشجيع الشراكات الاقتصادية والتجارية، لا سيما في مجالات الصناعات الدوائية والخدمات الصحية؛ تعزيز القدرات وتوحيد المعايير، من خلال برامج تدريب وتكوين مشتركة وتبادل أفضل الممارسات؛ إرساء آليات تنسيق وحكامة فعالة تتيح تيسير التعاون وتوجيه الجهود المشتركة نحو أولويات واضحة؛ نهج سياسة داعمة للابتكار ونقل التكنولوجيا، بهدف تمكين الدول الأعضاء من تطوير حلول صحية ملائمة ومستدامة.

نحن ملتزمون بلعب دور رائد في التعاون الصحي الإقليمي من خلال خلق التآزر الذي يعزز كل من مرونة النظم الصحية والقدرة التنافسية الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ما هي مجالات التعاون التي ينبغي تعزيزها بين وزارتكم الموقّرة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيّما المركز الإسلامي لتنمية التجارة؟

باعتبارها من الدول الأعضاء المؤسسة لمنظمة التعاون الإسلامي، تحرص السنغال على تعزيز تعاونها مع مختلف مؤسسات المنظمة، وعلى وجه الخصوص مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة. وبرأيي، فإن مجالات التعاون التي ينبغي التركيز على تعزيزها تتمثل فيما يلي: تعزيز التبادلات التجارية والاستثمارات في قطاع الصحة؛ توحيد المعايير وتطوير الصناعة الدوائية؛ تشجيع البحث العلمي، والتكوين، وتبادل الخبرات.

وتمثل هذه المجالات، بما تشتمل عليه من أبعاد تجارية، ومعيارية، وتكنولوجية، واقتصادية، وأكاديمية، مقاربة شاملة من شأنها أن تسهم ليس فقط في الاستجابة الفعالة للتحديات الصحية الراهنة، بل أيضًا في بناء نموذج صحي وقوي وشامل داخل منظومة منظمة التعاون الإسلامي.■

مقابلة مع

السيد جاستن كوريا

المدير العام للمركز الدولي للتجارة الخارجية للسنغال (CICES)

1. بصفتكم المدير العام للمركز الدولي للتجارة الخارجية للسنغال (CICES)، كيف تقيّمون دور المركز في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الفرص التجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي؟ وما هي أبرز المبادرات التي يعتزم المركز إطلاقها خلال هذا العام؟

يُعد المركز السنغالي للتجارة الخارجية مؤسسة استراتيجية محورية في دعم وتعزيز النشاطين الاقتصادي والتجاري على مستوى السنغال والمنطقة المحيطة بها. فمنذ تأسيسه، اضطلع المركز بدور مهم كمنصة رئيسية لتنشيط التبادل التجاري وتنظيم المعارض الوطنية والدولية.

نحن نضطلع بمسؤولية أساسية في خلق فرص اقتصادية وتجارية حقيقية، حيث نتيح فضاءً فريداً يلتقي فيه الفاعلون الاقتصاديون السنغاليون والدوليون لتبادل الخبرات، وبناء شراكات مثمرة.

من بين أبرز تظاهراتنا السنوية، ينظم المركز «معرض داكار الدولي – فيداك»، والذي يُقام بين شهري نوفمبر وديسمبر، ويشكّل موعداً استراتيجياً لعقد لقاءات بين الشركات، مما يُمكّن المستثمرين من إيجاد ممثلين وشركاء محليين.

ولا يقتصر تأثير المعرض على فترة انعقاده فقط، إذ يستفيد العديد من الفاعلين الاقتصاديين، بل وحتى بعض الدول، من الإمكانات التي يوفرها المركز الدولي للتجارة الخارجية للسنغال على مدار العام. فعلى سبيل المثال، قامت الجزائر بإنشاء معرض دائم لمنتجاتها وخدماتها داخل المركز بهدف التموقع في سوق غرب أفريقيا الواعدة.

وتشمل أنشطتنا الرئيسية هذا العام تنظيم الدورة العاشرة من معرض داكار الدولي للصحة والمعدات الطبية سيسداك (SIS-DAK) إلى جانب الدورة الخامسة من معرض الصحة لدول منظمة التعاون الإسلامي، في الفترة من 15 إلى 19 أبريل. سنتيح منصة" سيسداك كونكت"للجمهور، وهي منصة افتراضية مبتكرة ستمكن الزوار من معايشة المعرض عن بُعد. وتماشياً مع رؤية السنغال 2050، وهي الرؤية التي تتبناها السلطات الجديدة، ستُعقد النسخة الأولى من معرض القطاعات الإقليمية. في نوفمبر، سيقام معرض داكار الدولي للكتاب واللوازم التعليمية (FILDAK)، يليه معرض داكار الدولي (FI-DAK) في ختام عام 2025.

2. يمتد التعاون بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة المركز الدولي للتجارة الخارجية للسنغال على مدى عدة عقود. كيف تقيّمون ثمار هذا التعاون، وما هي أبرز المكاسب التي حققتها السنغال ودول منظمة التعاون الإسلامي من خلال هذه الشراكة؟

يُعد التعاون بين المركز الإسلامي لتنمية التجارةالمركز الدولي للتجارة الخارجية للسنغال علاقة طويلة الأمد، وقد أثمر عن نتائج ملموسة ومهمة. فقد أسهم هذا التعاون في تسهيل التبادلات التجارية بين السنغال وبقية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب الترويج للمنتجات والخدمات السنغالية في أسواق الدول الأعضاء.

ومن أبرز ثمار هذا التعاون، تنظيم معرض الصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي يُنظَّم للمرة الثانية في السنغال. كما استضافت داكار، في عام 2022، وللمرة الثانية أيضًا، المعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بعد النسخة الحادية عشرة التي نُظِّمت في عام 2007.

وقد استفادت قطاعات أخرى من هذا التعاون من خلال تنظيم معارض متخصصة مثل معرض التعليم العالي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومعرض العقار والبناء للدول الأعضاء في المنظمة، مما يعكس اتساع نطاق الشراكة وتأثيرها الإيجابي المتعدد الأبعاد.

بمناسبة تنظيم النسخة الخامسة من معرض الصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المزمع عقده من 15 إلى 19 أبريل 2025 في السنغال، هل يمكنكم اطلاعنا على الرهانات المرتبطة بتنظيم هذا المعرض، والدور الذي يلعبه مركز المركز الدولي للتجارة الخارجية للسنغال في إنجاح هذه التظاهرة؟
لقد بادر المركز الدولي للتجارة الخارجية للسنغال منذ عام 2008 بإطلاق معرض الصحة الدولية في دكار (SISDAK). وبعد تنظيم خمس نسخ ناجحة، استضفنا لأول مرة معرض الصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما يعكس الرأسمال المعرفي والخبرة التي راكمها المركز على مر السنوات في تنظيم مثل هذه الفعاليات المتخصصة.

ومن الجدير بالذكر أن مهمة المركز الدولي للتجارة الخارجية للسنغال تتمحور أساسًا حول تنظيم المعارض والصالونات، وقد صُممت بنياته التحتية خصيصًا لهذا الغرض، ما يجعله فاعلًا محوريًا في إنجاح مثل هذه التظاهرات الكبرى، من حيث التنظيم،

الاستقبال، والتنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين.

3.برأيكم، ما هي مجالات التعاون التي ينبغي تعزيزها بين المركز الدولي للتجارة الخارجية للسنغال ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما المركز الإسلامي لتنمية التجارة ؟

تعد التجارة الإلكترونية من القطاعات الواعدة التي تستحق الاستكشاف والتطوير في إطار التعاون المشترك. ويجدر التنويه إلى أن مركز المركز الدولي للتجارة الخارجية للسنغال يمتلك منصة رقمية تُدعى -Foire Connect، تتيح لآلاف العارضين الوصول إلى سوق يضم أكثر من 300 مليون مستهلك.
إلى جانب ذلك، هناك العديد من الفعاليات والمنتديات التي يمكن تنظيمها بشكل مشترك، مع التركيز على القطاعات ذات الإمكانيات العالية للنمو في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وسوف تتيح للجمهور «SISDAK Connect»، منصة افتراضية مبتكرة من شأنها أن تجعل من الممكن أن يعيش المعرض عن بعد.

ونحن واثقون من أن تعزيز هذا التعاون سيساهم بشكل فعّال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في السنغال وسائر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ■

السنغال، وجهة جديدة مرجعية للسياحة الطبية في غرب إفريقيا

د. فيليب نديانغا شريك أساسي في تطوير السياحة الطبية في السنغال

وفقًا لتعريف الأمم المتحدة للسياحة، تشمل السياحة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال رحلاتهم وإقامتهم في أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة لفترة متواصلة لا تتجاوز السنة، وذلك لأغراض الترفيه، الأعمال أو لأسباب أخرى غير مرتبطة بممارسة نشاط مدفوع الأجر في المكان الذي تمت زيارته. أما السياحة الطبية فهي نوع من النشاط السياحي الذي يتضمن الاستفادة من الموارد والخدمات العلاجية (سواء كانت تدخلات طبية جراحية أو غير جراحية) المرتبطة بالعلوم الطبية. يمكن أن تشمل التشخيص، العلاج، الاستشفاء، الوقاية وإعادة التأهيل.

وفي غرب إفريقيا، تحولت السنغال من كونها وجهة سياحية شاطئية إلى مركز بارز للسياحة الطبية، حيث تواصل تعزيز مكانتها في هذا المجال. وقد ساهمت الأحداث البارزة مثل الإدارة النموذجية من قبل البلاد لفيروس إيبولا في 2014، والاستراتيجية الفعالة التي اتبعتها السلطات الصحية السنغالية في مكافحة جائحة كوفيد19-، في إقناع الدول المجاورة بخبرة وكفاءة السنغال في المجال الصحي.»

تُعزى تقدمات السنغال في هذا المجال إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه القائمون على النظام التعليمي في معالجة القضايا الصحية. إلى جانب العديد من الجامعات الحكومية التي تحتوي على كليات طب، مثل جامعة شيخ أنتا ديوب في داكار (UCAD)، التي تعد كلية الطب فيها واحدة من أشهر الكليات في إفريقيا، وجامعة غاستون بيرجي في سانت لويس، وجامعة عسان سيك في زيغينشور، وجامعة إيبا دير ثيام في ثيس، وجامعة عليون ديوب في بامبي، هناك أيضًا العديد من الجامعات والمدارس الخاصة التي تقدم الآن برامج تعليمية متقدمة في مجال الصحة. نتيجة لذلك، يواصل العديد من الطلاب الأجانب القدوم إلى السنغال للتدريب في هذا المجال.

علاوة على ذلك، يجب الإشارة إلى أن السنغال حققت تقدمًا ملحوظًا في تحسين بنيتها التحتية الصحية. حيث تُترجم هذه التقدمات إلى استثمارات كبيرة في مستشفيات حديثة مجهزة بأحدث التقنيات، ويعمل بها طاقم طبي عالي الكفاءة، وهي منتشرة في معظم العواصم الإقليمية للبلاد. في السنوات الأخيرة، تم افتتاح مراكز صحية متخصصة في مجالات متقدمة مثل التصوير الطبي بالرنين المغناطيسي، واستكشاف وظائف المجال البصري، وعلاج الأمـراض العينية بالليزر، والجراحة الانكسارية بالليزر.

إلى جانب المنشآت العامة، توجد أيضًا مستشفيات، ومراكز صحية، وعيادات طبية، وعـيـادات تخصصية، ومصحات، ومراكز صحية، وعيادات أسنان، ومختبرات تحاليل طبية، ومراكز أشعة وتصوير طبي، فضلاً عن صيدليات ومستودعات أدوية خاصة
.

اليوم، أصبحت مدن مثل زيغينشور، سانت لويس وداكار، خاصة، وجهات مفضلة لأولئك الذين يبحثون عن علاجات متخصصة. ويلاحظ في هذه المدن زيادة عدد المرضى القادمين من الدول المجاورة: غينيا بيساو لزيغينشور، موريتانيا لسانت لويس، ومالي، وغامبيا، وكـوت ديفوار لـداكـار. من بين الخدمات الطبية الأكثر طلبًا، نجد الجراحة، وأمـراض القلب، وعلاج السرطان، وأمراض

النساء، وطب الأطفال، بالإضافة إلى العلاجات التي تكون غير متوفرة في البلدان الأصلية للمرضى.

وفقًا لدراسة حديثة، يمثل المواطنون الموريتانيون نحو 42% من المرضى، تليهم جنسيات أخرى كغينيا بيساو بنسبة 36%، ومن ثم غامبيا التي تقدر نسبة مواطنيها بحوالي 16%. (انظر الرسم البياني 1)

ينجذب هؤلاء المرضى ليس فقط إلى جودة الرعاية الصحية العالية والأسعار المعقولة التي تقدمها المستشفيات السنغالية، بل أيضاً إلى سهولة الوصول إلى البلاد، واستقرارها السياسي، واستخدام لغة الولوف المشتركة مع دول أخرى في المنطقة مثل غامبيا وموريتانيا، بالإضافة إلى استخدام اللغة الفرنسية، كما هو موضح في الرسم البياني 2.

تُعدّ فنون الطهي السنغالية، الغنية والمتنوعة، والتي يتصدرها الطبق التقليدي الشهير ceebu jën (الأرز بالسمك) المُدرج ضمن التراث الثقافي غير المادي لليونسكو، عاملاً مساهماً في توفير فترة نقاهة مريحة وممتعة للمرضى.

أما فيما يخص الإيواء، فتوفر السنغال مجموعة واسعة من الفنادق، والإقامات، والشقق المفروشة، وأنواع أخرى من أماكن السكن التي تناسب مختلف الميزانيات. ويُظهر الجدول 1 خيارات الإقامة المتاحة في السنغال.

من بين المزايا الإضافية التي يقدمها النظام الصحي في السنغال، إمكانية الجمع بين فترة الاستشفاء واكتشاف الوجهات السياحية الغنية والمتنوعة التي يزخر بها «بلد التيرانغا». إذ يستطيع المرضى بعد العلاج الاستمتاع بالشواطئ الخلابة، وزيارة الجزر الساحرة مثل جزيرة غوريه، واكتشاف المتاحف، والمسارح، وفضاءات الراحة والاستجمام المتاحة لجميع الزوار.

وفي حال واصلت السنغال تطوير بنيتها التحتية الصحية، وتوسيع مرافق الإيواء المخصصة للمرضى، وتنويع تخصصاتها الطبية، والترويج النشط لخدماتها، فمن الممكن أن تصبح، في المستقبل القريب، منافساً حقيقياً لكبريات الدول الإفريقية، بل وحتى العالمية، في مجال السياحة الطبية.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة يحتل مكانة استراتيجية ضمن خطة التحول الوطني «رؤية السنغال 2050»، كما هو مبين في الجدول 2. ■

الشكل 1: توزيع السياح حسب الجنسية

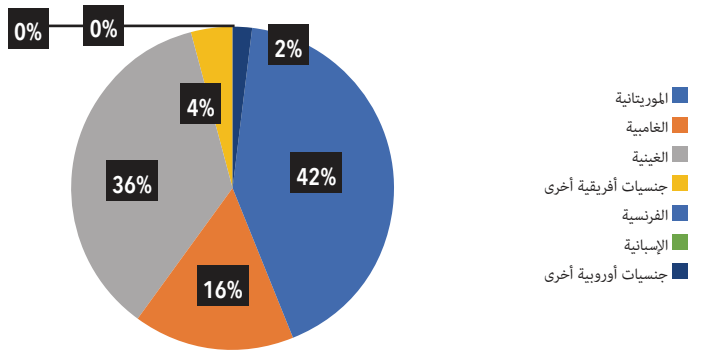

المصدر: ديون (2023)

الرسم البياني 2: أسباب الانتقال إلى السنغال لأسباب طبية

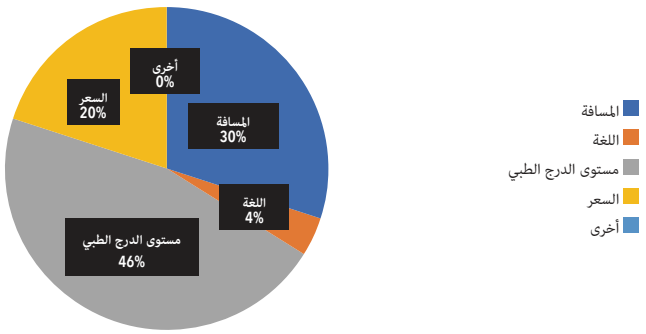

المصدر: ديون (2023)

الجدول 1: خيارات الإقامة المتاحة في السنغال

أنواع الإقامة حسب المنطقة

المناطق / أنواع الإقامة	DAKAR	DOURBEL	FATICK	KAFFRINE	KAOLACK	KÉDOUGOU	KOLDA	LOUGA	MATAM	SAINT-LOUIS	SÉDHIOU	TAMBA COUNDA	THIÈS	ZIGUINCHOR	المجموع
نزل	89	2	21	3	18	8	3	6	2	33	3	4	69	66	327
مخيم	10	2	62	2	2	26	11	5	0	14	2	29	14	49	228
فندق	161	2	26	2	6	17	8	6	6	31	2	20	92	44	423
مسكن	243	5	8	2	8	1	1	1	2	13	2	4	282	32	608
المجموع	507	11	117	9	34	52	23	18	10	91	9	57	457	191	1586

المصدر: وزارة السياحة والحرف/إدارة التنظيم السياحي ، يناير 2025

الجدول 2: المجالات ذات الأولوية لرؤية السنغال 2050

المصدر: رؤية السنغال -2050استراتيجية التنمية الوطنية 2025-2039

وكالة آدا للأسفار الوجهة الرائدة في السياحة العلاجية في السنغال

تُعد وكالة آدا للأسفار *ADA VOYAGES* الآن الوكالة الرائدة بلا منازع في مجال السياحة العلاجية في السنغال. وبفضل «سينمِد تورز» *SENMEDTOURS* من آدا للأسفار، نقدم رحلات مُفصّلة حسب الطلب، تجمع بين رعاية طبية عالية الجودة وتجارب سياحية فريدة من نوعها. أما مهمتنا، فهي: تقديم رعاية شاملة وآمنة لزبناء دوليين يتميزون بمستوى عالٍ من التطلعات والمتطلبات.

نقدم عروض تناسب كل الاحتياجات:
سواء كنت أحد أفراد الجالية الأفريقية في المهجر أو مقيماً في غرب أفريقيا، نقدم لك عروضاً شاملة تتضمن:
- رعاية طبية مخصصة
- إقامة مريحة
- نقل وتنقلات آمنة
- أنشطة سياحية وترفيهية

شبكة طبية موثوق بها
تُعد السلامة وجودة الرعاية في صميم التزامنا. نحن نعمل مع المؤسسات الطبية الرائدة، بما في ذلك: مستشفى فان، ومستشفى داكار الرئيسي، وعيادة داكار، وعيادة مادلين وعيادة باستور، والمركز الدولي لأمراض السرطان في داكار، وغيرها الكثير.
يتم اختيار شركائنا بدقة لضمان التميز والموثوقية.

عروضنا الطبية المختلفة
1. العرض الطبي الأساسي
- رعاية طبية كاملة
- النقل إلى المستشفيات
- الإقامة والمساعدة

2. العرض الطبي الذهبي
- جميع خدمات العرض الطبي الأساسي
- إقامة فندقية فاخرة
- أنشطة ترفيهية حصرية

3. العرض الطبي الشامل
- الرعاية الطبية والمتابعة الشخصية
- الإقامة الأساسية متضمنة
- النقل والمساعدة
4 عرض طبي عند الطلب
- إقامة مخصصة بالكامل
- تذكرة الطائرة، واختيار الفندق والسيارة الخاصة
- مرافقة فردية خاصة

بيفية عمل «سينمِد تورز» SENMED-TOURS التابعة لوكالة آدا للأسفار؟

نتبع مسار مكوّن من 7 مراحل لضمان مرافقة مخصصة حسب احتياجاتكم:

1. **التواصل الأولي:** تعبئة الاستبيان، تعيين مساعد خاص، وإعداد الملف الطبي.
2. **دراسة الملف:** إرسال عرض تفصيلي يشمل التدخلات الطبية المناسبة.
3. **اختيار تاريخ الإقامة:** تأكيد توفر الخدمات واستكمال ترتيبات السفر.
4. **الرعاية الطبية:** استشارة أولية، التواصل مع الأخصائيين، ومتابعة فردية دقيقة.
5. **الوصول إلى داكار:** استقبال في المطار والتوصيل حسب العرض المختار.
6. **إدارة المدفوعات والتخطيط:** تنظيم المواعيد الطبية والخدمات المرافقة.
7. **الاكتشاف والاسترخاء:** تسوّق، جولات سياحية، واكتشاف الثقافة المحلية بعد فترة الاستشفاء، إذا سمح الوضع الصحي للمريض.

لماذا تختار «سينمِد تورز» SENMED-TOURS التابعة لوكالة آدا للأسفار؟

الخبرة والموثوقية: تضمن لك وكالة آدا للأسفار ، بفضل خبرتها الواسعة، إقامة آمنة وخالية من المتاعب.

رعاية مضمونة الجودة: الاستفادة من أفضل الأخصائيين والمرافق الطبية في السنغال.

الراحة والنقاهة: الإقامة في مناطق نقاهة فاخرة ومريحة مثل سالي.

الدعم المستمر: يظل فريقنا رهن إشارتك طوال رحلتك الطبية.

من خلال شركة «سينمِد تورز» التابعة لوكالة آدا للأسفار، رسّخت السنغال مكانتها كوجهة مفضلة للرعاية الطبية عالية الجودة، حيث تجمع بين الخبرة الطبية والراحة السياحية.

اتصل ب وكالة آدا للأسفار
العنوان: 27 شارع فيليكس فوري إكس محمد 5، داكار
رقم الهاتف: 221+ 33 33 889 51 86
البريد الإلكتروني: ada@adavoyages.com

القصة الملهمة لماري سي مبنغي

المديرة العامة لوكالة «آدا للأسفار»: من عالم الاتصالات في «سوناتيل» إلى ريادة السياحة والسفر
قصة نجاح امرأة سنغالية تربط بين الناس خارج نطاق العالم الافتراضي، وتقلب موازين صناعة السفر بشغف وابتكار.

داكار، أوائل عام 2000

بينما يزدهر عالم الاتصالات، وتتوسع الشبكات، استطاعت امرأة واحدة، ماري سي مبينغي، أن تشق طريقها في هذا العالم البالغ التقنية. هي موظفة سابقة في شركة سوناتيل وخبيرة في شبكات الاتصالات، تتقن ادارة التدفقات والاتصالات لكن حلمها يتعدى حدود الأسلاك والبيانات.
2004 الفكرة التي غيرت كل شيء

«ماذا لو تمكنت من ربط الناس، ولكن ليس فقط افتراضياً»؟

بروح ريادية، انطلقت الفكرة من مشروع بسيط، لكنه محمّل بطموحات كبيرة: بدأنا بـمركز اتصال عن بُعد، ثم أضفنا خدمات النسخ والطباعة، خطوات قد تبدو متواضعة، لكنها في نظري تمثل بذور تحوّل عميق.

- **مركز الاتصال عن بُعد**: كانت البداية، خطوة أولى نحو بناء جسور تواصل إنساني حقيقي.
- خدمة النسخ: توسّعنا لخدمة المجتمع بشكل أوسع وأكثر مباشرة.
- الطباعة: استجبنا لحاجات السكان المحليين، ولبّينا متطلباتهم اليومية

ميلاد وكالة آدا للأسفار3 عندما يجتمع الشغف والجرأة

السفر ليس مجرد تذكرة عبور، بل هو تجربة تنبض بالإحساس، ومغامرة تُروى، وقصة تُحفر في الذاكرة.

في عام 2004، أسست وكالة آدا للأسفار، وسرعان ما صنعت الوكالة اسماً لنفسها في المجال:

- تنظيم دقيق لرحلات الحج يضمن سلاسة الأداء وراحة الحجاج، مما ينعكس في هدوئهم وطمأنينتهم طوال الرحلة.
- فعاليات كبرى ;كالمهرجان الدولي للفنون السوداء وحفل يوسو ندور الأسطوري في بيرسي، و" كأس إفريقيا للأمم". نعم وكالة ADA في كل مكان
- مخيمات العطلة في دبي ولاس بالماس والمغرب: ذكريات لا تُنسى لآلاف الشباب.

عام 2018، تواصل الابتكار مع سينمِد تورز.

"ماذا لو أصبحت السنغال وجهة طبية متميزة؟
من خلال سينمِد تورز التابعة لوكالة آدا للأسفار، تُحدث ماري سي مبينغي مرة أخرى ثورة في هذا القطاع من خلال الترويج للسياحة العلاجية في السنغال. إنها رؤية متميزة تعالج وتشجع وتلهم.

واليوم؟ تعد وكالة أدا للأسفار واحدة من أفضل الوكالات في السنغال

ولكن وراء قصة النجاح هذه امرأة. مناضلة. ذات رؤية ثاقبة.
إن النجاح مرتبط بالجرأة والمثابرة وقبل كل شيء الإيمان بأحلامك.

وماذا عن الغد؟ لقد بدأت المغامرة للتو...

- **التأسيس**: بدايات متواضعة مع مركز اتصال عن بُعد وخدمات الطباعة
- **التوسع**: تطوير رحلات وكالة آدا للأسفار وتنظيم الفعاليات الكبرى
- **الابتكار**: إطلاق شركة سينمِد تورز ووضعها كشركة رائدة في السوق
- **المستقبل**: ابتكارات جديدة قادمة مع ADA FUN PARK

مسيرة تحول الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي

ساهمت الأسعار المرتفعة للأدوية والمعدات الطبية واضطرابات سلسلة التوريد في عرقلة نمو القطاع على الرغم من انتشار النظم المعلوماتية في مجال الرعاية الصحية والأمن السيبراني للبيانات في القطاع. ومع ذلك، ساعدت عوامل شيخوخة السكان وزيادة الوعي بإدارة الأمراض المزمنة وتقبّل التطبيب عن بُعد كبديل في الرعاية الأولية في الحفاظ على استمرارية نمو القطاع الذي تدعمه الاستراتيجيات الحكومية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن استعداد أسواق الأسهم المحلية لاستقبال الاكتتابات العامة الأولية لشركات الأدوية ومؤسسات الرعاية الصحية، إلى جانب تزايد ضغوط الحكومات الإقليمية لتوطين صناعة الأدوية والمعدات الطبية، يتيح آفاقًا واعدة أمام قطاع الرعاية الصحية المتنامي في المنطقة.

يُعد القطاع الخاص اليوم شريكًا أساسيًا في مسيرة تطوير صناعة الرعاية الصحية على المدى الطويل، خاصة في ما يتعلق بتحسين جودة الخدمات الطبية. ويتجلى هذا الدور من خلال تعاونه المتزايد مع الحكومات في توفير البنية التحتية والكوادر البشرية اللازمة لتقديم الرعاية الطبية وخدمات التطعيم، بالتوازي مع التوسع الكبير في دمج حلول الرعاية الصحية الرقمية، مثل التطبيب عن بُعد، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات البلوكتشين، والتكنولوجيا الروبوتية.

وفي ظل الطلب المتنامي على خدمات الرعاية الصحية، تبرز مشكلة نقص الأطر الصحية كأحد التحديات الرئيسية في المنطقة. وفي هذا السياق، تولي دول مجلس التعاون الخليجي أهمية قصوى للتعليم والابتكار كعاملين أساسيين لدعم نجاح هذا القطاع، حيث يمثّل وضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة بالتعاون مع القطاع الخاص خطوة محورية نحو بناء نظام صحي أكثر كفاءة واستدامة.

وتتطلب هذه الخطط اعتماد حلول وبرامج مركزة تعزز الرعاية الصحية الأولية والوقاية من المخاطر الصحية، بما يسهم في رفع جودة الحياة وتحسين مـؤشرات الصحة العامة. ولتحقيق ذلك، لا بد من شراكة متكاملة بين جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات، وصنّاع السياسات، والمستشفيات، ومقدّمو خدمات الرعاية، وذلك لمواجهة التحديات

المتزايدة واغتنام الفرص الكبيرة المتاحة لتطوير قطاع الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الإصلاحات الإيجابية التي أجرتها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بعد جائحة كوفيد19- تلعب دورًا محوريًا في الوقت الذي تتزايد فيه مشاركة القطاع الخاص، مدعومة بمبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتأمين الصحي الإلزامي وغيرها من أشكال التعاون التي تهدف إلى سد الفجوة بين العرض والطلب. وفي الوقت نفسه، أدت الحلول التكنولوجية المبتكرة إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاع.

تطور قطاع الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي:

بحسب تقرير صـادر عن «ألـبن كابيتال» لعام 2023، يُتوقع أن يصل إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى نحو 135.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2027، بمعدل نمو سنوي مركب يُقدّر بـ 5.4% مقارنة بمستوى الإنفاق المسجل في عام 2022. ويُعزى هذا النمو إلى عدة عوامل رئيسية، من أبرزها الزيادة المستمرة في عدد السكان، وارتفاع معدل الإصابة بالأمراض غير المعدية، وارتفاع تكاليف العلاج، والتضخم الطبي، فضلاً عن التوسع في

برامج التأمين الصحي. علاوة على ذلك، يُتوقع أن ترتفع مساهمة قطاع الصحة العامة في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة من 5.0% في عام 2022 إلى 5.8% بحلول عام 2027. وتشير التقديرات إلى أن معدلات النمو السنوية في القطاع ستتراوح ما بين 4.4% و7.4% خلال فترة التوقعات، مع وجود تفاوت ملحوظ بين الدول الأعضاء، وذلك تبعًا لاختلافات في المؤشرات الديمغرافية، والأوضاع الاقتصادية، وتكاليف الرعاية الصحية، وانتشار الأمراض المزمنة في كل دولة على حدة. من المرجح أن تشهد دولة الإمـارات العربية المتحدة أعلى معدل نمو بنسبة 7.4% كمعدل نمو سنوي مركب مقارنةً بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي. من المتوقع أن تظل تصنيفات السوق دون تغيير، حيث تهيمن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على سوق الصحة في المنطقة بحصة إجمالية تبلغ 79.6% في عام 2027. ونظراً للزيادة المتوقعة في عدد السكان، من المرجح أن تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى 12,207 سرير جديد في المستشفيات بحلول عام 2027. ويترجم ذلك إلى متوسط نمو سنوي يقدر بـ 1.9% منذ عام 2022 لتصل الطاقة الاستيعابية الإجمالية للأسرة إلى 133,731 سريرًا بحلول عام 2027. بين عامي 2022 و2027، ستشهد المملكة العربية السعودية على الأرجح أعلى طلب على الأسرّة في دول مجلس التعاون الخليجي بأكثر من 8,197 سريـرًا جديدًا لتلبية احتياجات القاعدة السكانية المتزايدة. كما يُتوقع أن تستحوذ المملكة العربية السعودية على حوالي 67.2% من إجمالي الإضافات في المنطقة خلال فترة التوقعات. ومن المتوقع أن يصل الطلب في الإمارات العربية المتحدة إلى أكثر من 1,584 سريـرًا جديدًا خلال فترة الخمس سنوات المتوقعة.

محركات النمو الرئيسية:

تعمل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي على تشجيع مشاركة الجهات الفاعلة من القطاع الخاص من خلال نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص كجزء من استراتيجياتها بعيدة المدى التي تهدف إلى توسيع القدرات وتعزيز نظام تقديم الخدمات. ستساعد مثل هذه الاستراتيجيات على تقليل عبء التكلفة، وسد الفجوة المتزايدة بين العرض والطلب، وتحسين جودة الرعاية. وفي السياق نفسه، ونظراً لارتفاع الطلب على خدمات الرعاية الصحية المعقدة في المنطقة والحاجة المتزايدة إلى تحسين الجودة، بـدأت مراكز التميز المتخصصة في دول مجلس التعاون الخليجي تكتسب تدريجياً مكانة مرموقة في دول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي، تستثمر حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بكثافة في التكنولوجيا كعامل تمكين رئيسي للتطورات في مجال الرعاية الصحية. ومن المرجح أن يؤدي التكامل التكنولوجي إلى تحفيز الشمولية وسهولة الوصول والقدرة على تحمل التكاليف والنمو في قطاع الرعاية الصحية.

فضلاً عن ذلك، ساهمت الاستجابة السريعة للتخفيف من الأثـر الاقتصادي المضاعف للجائحة في تعزيز الانتعاش الاقتصادي على نطاق واسع لدى اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن النمو مدعوم أيضًا ببرامج الاستثمار الكبيرة في البنية التحتية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي وزيادة القوة الشرائية، والتي من المرجح أن تحفز الإنفاق على الرعاية الصحية في المنطقة. وتُعد زيـادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والتحسن في معدل وفيات الرضع، وشيخوخة السكان من العوامل الديموغرافية الرئيسية التي تقود نظام الرعاية الصحية في المنطقة. من المتوقع أن ينمو عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل سنوي يبلغ 1.9% بين عامي 2022 و2027 ليصل إلى 66.2 مليون نسمة. ومن المرجح أن يمثل كبار السن (50 عامًا فأكثر) 20.8% من إجمالي السكان بحلول عام 2027، مقارنة بـ 15.8% في عام 2022.

وبالنظر إلى ارتفاع تكلفة وطول مدة علاج الأمـراض المرتبطة بأسلوب الحياة، فمن المتوقع أن ترتفع نفقات الرعاية الصحية في

المنطقة. كذلك ستؤدي استراتيجيات التأمين الصحي الوطنية إلى زيادة اعتماد واستخدام المستشفيات الخاصة وخدمات الرعاية الصحية الخاصة، مما يقلل من الضغط على البنية التحتية للقطاع العام. ومن المتوقع أيضًا أن يؤدي تطبيق خطط التأمين الصحي الإلزامي إلى تقليل الإنفاق من الجيب على الخدمات الطبية. وفي هذا الصدد، ستستمر دول مجلس التعاون الخليجي في الترويج للمنطقة كمركز للسياحة العلاجية ضمن خططها للتنويع الاقتصادي. وبالفعل، تواصل الإمارات العربية المتحدة ريادتها في مجال السياحة العلاجية، حيث تستقطب دبي وأبوظبي أعداداً كبيرة من السياح في المنطقة.

استراتيجيات القطاع الصحي في دول مجلس التعاون الخليجي:

كجزء من استراتيجية رؤيـة 2030 التي أُطلقت في عـام 2016، تهدف المملكة العربية السعودية إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص من 40% إلى 65% بحلول عام 2030، مستهدفة خوصصة 290 مستشفى و2300 مركز صحي أولي. كما تخطط وزارة الصحة السعودية لإطلاق تجمعات صحية في جميع أنحاء المملكة لتعزيز الرعاية الصحية الوقائية والمتكاملة وتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية. وتشمل أولويات وزارة الصحة الأخرى زيادة عدد المستشفيات المعتمدة دوليًا، ومضاعفة عدد زيـارات الرعاية الصحية الأولية للفرد الواحد من زيارتين إلى أربع زيارات، والحد من انتشار الأمـراض المرتبطة بنمط الحياة، وتحسين جودة الخدمات الوقائية والعلاجية، وتوسيع نطاق الابتكار الرقمي29. كما يهدف برنامج التحول في القطاع الصحي الذي تم إطلاقه في عام 2022 إلى تغطية 88% من سكان المملكة بالخدمات الصحية الشاملة، و100% من السكان بنظام السجلات الطبية الرقمية الموحدة بحلول عام 2025. وبالفعل، تخطط المملكة العربية السعودية لإنشاء 20,000 سرير في المستشفيات و 224 مركزاً للرعاية الصحية في جميع أنحاء المملكة كجزء من رؤية 2030، بإجمالي مشاريع تبلغ قيمتها 48 مليار ريال سعودي (12.8 مليار دولار أمريكي).

استراتيجيات القطاع الصحي في دول مجلس التعاون الخليجي:

كجزء من استراتيجية رؤيـة 2030 التي أُطلقت في عام 2016، تهدف المملكة العربية السعودية إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص من 40% إلى 65% بحلول عـام 2030، مستهدفة خوصصة 290 مستشفى و2300 مركز صحي أولي. كما تخطط وزارة الصحة السعودية لإطلاق تجمعات صحية في جميع أنحاء المملكة لتعزيز الرعاية الصحية الوقائية والمتكاملة وتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية. وتشمل أولويات وزارة الصحة الأخرى زيـادة عدد المستشفيات المعتمدة دوليًا، ومضاعفة عدد زيارات الرعاية الصحية الأولية للفرد الواحد من زيارتين إلى أربع زيارات، والحد من انتشار الأمـراض المرتبطة بنمط الحياة، وتحسين جودة الخدمات الوقائية والعلاجية، وتوسيع نطاق الابتكار الرقمي29. كما يهدف برنامج التحول في القطاع الصحي الذي تم إطلاقه في عام 2022 إلى تغطية 88% من سكان المملكة بالخدمات الصحية الشاملة، و100% من السكان بنظام السجلات الطبية الرقمية الموحدة بحلول عام 2025. وبالفعل، تخطط المملكة العربية السعودية لإنشاء 20,000 سرير في المستشفيات و 224 مركزاً للرعاية الصحية في جميع أنحاء المملكة كجزء من رؤية 2030، بإجمالي مشاريع تبلغ قيمتها 48 مليار ريال سعودي (12.8 مليار دولار أمريكي).

ويوجد في الإمارات العربية المتحدة حوالي 700 مشروع رعاية صحية قيد الإنشاء باستثمارات إجمالية تبلغ 60.9 مليار دولار أمريكي، معظمها من تنفيذ القطاع الخاص. ومن المرجح أن يتحمل القطاع الخاص جزءًا كبيرًا من أعباء الرعاية الصحية، بما في ذلك المشاريع التي تنطوي على شراكات بين القطاعين العام والخاص. كما تدعم الشراكات مع القطاع

الخاص برنامج الجينوم الإماراتي التابع لوزارة الصحة الذي يهدف إلى فهم أفضل للتركيبة الجينية لسكان الإمـارات العربية المتحدة والمساعدة في تحسين نتائج المرضى من السكان المحليين. كما شهدت الشراكة أيضًا إطلاق أول مؤسسة بحثية تعاقدية متخصصة في المنطقة (منظمة إنسايتس للأبحاث والحلول - IROS) للقيام بالأبحاث السريرية. وفي الإطار ذاته، أصدرت مؤسسة دبي للرعاية الصحية خارطة طريق لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع إنشاء مستشفيات جديدة. كما تُجري حاليًا مشاورات مع مستثمرين في القطاع الصحي، في ظل تزايد الطلب على خدمات معينة، لا سيما في عيادات إعادة التأهيل، ومرافق الصحة النفسية، ومراكز غسيل الكلى.

تُعدّ الرعاية الصحية من أبرز أولويات دولة قطر، إذ تواصل الحكومة تنفيذ مبادرات إصلاحية تهدف إلى تطوير جودة البنية التحتية الصحية وتحسين مستوى الخدمات المقدّمة في هذا القطاع الحيوي. وقد ركزت استراتيجية الصحة الوطنية في قطر (2018-2022)، التي تندرج ضمن إطار رؤية قطر 2030، على اثني عشر مجالاً رئيسياً، من بينها تطوير أنظمة صحية متكاملة، وتوسيع نطاق التغطية في مجالي الرعاية الوقائية والعلاجية، إلى جانب مجالات أخرى تهدف مجتمعة إلى تحقيق نتائج صحية محسّنة على مستوى السكان.

وكجزء من الخطة الرئيسية لمرافق الرعاية الصحية، تهدف الحكومة إلى توفير 48 مرفقًا جديدًا مثل مراكز الرعاية الصحية الأولية ومراكز التشخيص والعلاج، مع التركيز أيضًا على توسعة المستشفيات وبناء مستشفيات عامة ومتخصصة. وتعتزم قطر استثمار 337 مليون ريال قطري (92.5 مليون دولار أمريكي) في مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية.

تهدف الكويت، كجزء من خطتها الإنمائية الوطنية (2020-2025)، إلى بناء بنية تحتية ومرافق للرعاية الصحية تتوافق مع المعايير الدولية وكذلك تحسين جـودة الرعاية الصحية في مراكزها العلاجية الحالية. وقد ركـزت الحكومة على تخصيص جزء كبير من ميزانيتها للرعاية الصحية، حيث تمثل باستمرار أكثر من 11.0% من الإجمالي منذ عام 2019، مع التركيز بشكل كبير على توسيع مراكز الرعاية الصحية الأولية ,والمتخصصة في جميع أنحاء البلاد.

بدأت سلطنة عُمان الاستثمار بكثافة في قطاع الرعاية الصحية على مـدار العقد الماضي بهدف إنشاء نظام صحي حديث نسبيًا. تُبرز الخطة التنموية لرؤية عُمان الصحية 2050، التي أُطلقت لأول مرة عـام 2012 وتـم تحديثها بشكل دوري، الحاجة إلى توسيع الخدمات المتخصصة، وخفض التكاليف، وتمويل المشاريع القائمة على النتائج، والتعاون مع القطاع الخاص، واعـتـماد اللامركزية في الإدارة، وزيـادة الشفافية وغيرها. وقد أعلنت سلطنة عمان عن خطط لبناء مجمع مدينة السلطان قابوس الطبية بقيمة 479 مليون ريال عماني (1,242.8 مليون دولار أمريكي) في إطار نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد أطلقت البلاد بالفعل العديد من مشاريع الرعاية الصحية بما في ذلك مركز غسيل الكلى ومستشفى فرعي ومختبر مركزي في إطار نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وعلى مر السنين، كثفت البحرين جهودها لتوفير خدمات الرعاية الصحية ودعمها وتطويرها من خلال تطوير البنية التحتية واعتماد التقنيات التكنولوجية. وقد عززت وزارة الصحة في المملكة دورهـا في صنع السياسات والحكامة لضمان الاستدامة مع التركيز أيضاً على تنمية المـوارد والتمويل وزيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال مشاريع الـشراكـة بـين القطاعين العام والخاص.

ختاما، تواصل السياحة الطبية اكتساب مكانة بارزة في المنطقة في ظل استراتيجية الحكومات لتنويع الاقتصادات. وتنفذ حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، بالتعاون مع المشغلين من القطاع الخاص، مبادرات هادفة لتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية وجعلها على قدم المساواة مع الـدول المتقدمة من حيث المعايير والمؤشرات الرئيسية. وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد المستشفيات والعيادات المتخصصة والمتعددة التخصصات التي تؤسس قاعدتها في جميع أنحاء المنطقة. ■

المصدر: ألبن كابيتال، 2023

السيدة ريم الشفاقي
DInarStandard

المنتجعات الشاطئية الحلال في تركيا: نموذج يحتذى به في العالم الإسلامي

بينما أستمتع بشرفة مسبح فندق بيرا ألانيا المطل على البحر الأبيض المتوسط المتلألئ، تأملت مدى التقدم الذي أحرزته صناعة السياحة الحلال. كان المشهد من حولي مألوفًا بحكم التقارير التي اشغلت عليها على مدى أكثر من عقد: نساء مسلمات يستمتعن بالاسترخاء في أجواء هادئة وخاصة، وعائلات تقضي وقتًا ممتعًا على الشاطئ ضمن بيئة تُراعي القيم الاسلامية. لكن رؤية هذا الواقع بأمّ عيني كانت تجربة مختلفة تمامًا. فالمنتجعات الشاطئية الحلال في تركيا ليست مجرد تجربة ناجحة في مجال السياحة، بل تُعد نموذجًا حيًا يُجسّد التوازن الممكن بين القيم الدينية والمتعة.

منذ عام 2013، تابعت عن كثب تطور المنتجعات الشاطئية الحلال كجزء من عملي مع مكتب DinarStandard. لقد درسنا نموها، وقمنا بقياس إمكاناتها في السوق، وقدمنا الاستشارات لقادة الصناعة حول كيفية الاستفادة من الطلب المتزايد من المسافرين المسلمين. ومع ذلك، لا شيء يضاهي التجربة الفعلية للضيافة الكريمة والاهتمام الدقيق بالقيم الإسلامية والنجاح التجاري لهذه المنتجعات.

لم تقتصر المنتجعات السياحية التركية المتوافقة مع القيم الإسلامية على إثبات جدواها الاقتصادية في تلبية احتياجات السوق الحلال بالدرجة الأولى، بل شكّلت أيضًا نموذجًا يُحتذى به، ينبغي على دول منظمة التعاون الإسلامي والمستثمرين التوقف عنده والاستفادة من نجاحه. بينما تواصل العديد من الوجهات السياحية ذات ساكنة مسلمة دراسة كيفية استيعاب المسافرين المسلمين دون إبعاد السياح العاديين، قامت تركيا ببناء نظام كامل من المنتجعات للحلال التي تمزج بسلاسة بين القيم الدينية والترفيه دون الحاجة إلى تقديم تنازلات.

دراسة جدوى المنتجعات الحلال

لقد برز قطاع المنتجعات الحلال في تركيا كصناعة مربحة، حيث يلعب موقع Halal-Booking.com دورًا محوريًا في اشعاعها العالمي. في البداية، خدمت هذه المنتجعات في المقام الأول المسافرين المحليين، ولكنها اليوم تستقطب عدداً متزايداً من السياح المسلمين من أوروبا والشرق الأوسط وخارجها.

ودليلاً على هذا النجاح، حصلت شركة HalalBooking مؤخراً على 8 ملايين دولار في جولة تمويل من السلسلة ب، مما يقدّر قيمة الشركة بمبلغ 125 مليون دولار، وتجري حالياً محادثات لجولة تمويل أكبر من السلسلة س في عام 2025. ان قدرة الموقع على جذب استثمارات كبيرة تعكس قيمته التجارية في سوق السياحة الحلال وتشدد على الطلب القوي والمتزايد على خدمات السفر المراعية لقيم المسلمين.

تجربة المنتجع الحلال

كانت محطتنا الأولى هي فندق بيرا ألانيا، حيث انضمت إليّ مجموعة صغيرة من النساء من المملكة المتحدة. يحتوي الفندق على مسبح خاص على السطح مخصص للنساء فقط، ويوفر مساحة آمنة ومغلقة تمامًا، تتيح للنساء الاستمتاع بالسباحة بحرية وارتداء ملابس السباحة بكل راحة واطمئنان. بالإضافة إلى ذلك يقدم الفندق خدمات أخرى كالسبا والحمام المخصص للنساء، كلها مرافق تعزز أجواء الاسترخاء والراحة ضمن بيئة مراعية لقيم الشريعة الاسلامية. ويتبع الشاطئ سياسة الالتزام بـالآداب والاحتشام، مما يضمن أجـواءً ملائمة للعائلات مع السماح للزائرات بالاستمتاع بساحل البحر الأبيض المتوسط المذهل. وفي المساء تستمتع العائلات بأنشطة ترفيهية مناسبة لجميع الفئات العمرية.

في اليوم التالي، بعد زيارة صباحية إلى قلعة ألانيا والـبرج الأحمر الشهير في المدينة، توجهنا إلى فندق أدين بيتش. يوفر منتجع أدين، وهو منتجع ذو تصميم أكثر فخامة، تجربة راقية صديقة للحلال مع أحواض سباحة خاصة بالرجال والنساء، وتركيز قوي على العناية بالصحة والعافية مع الحفاظ على الضيافة الإسلامية الأصيلة.

يضم فندق أديـن بيتش أيـضـاً شاطئاً وحـمامـات سباحة مخصصة للسيدات ومنعزلة تماماً عن باقي المرافق، والتي تشمل منزلقات مائية محاطة بأشرعة عملاقة قابلة للسحب مركبة بشكل دقيق لتوفير الخصوصية. وباعتباره منتجعاً شاملاً كلياً، يقدم فندق أدين بوفيهات فاخرة ومطاعم للوجبات الخفيفة بجانب حوض السباحة، وحتى متجر حلويات داخل الفندق. يمكن للنزلاء الاستمتاع بالموجيتو والقهوة التركية ومجموعة متنوعة من المـشروبـات غـير الكحولية عـلى الـتراس الفسيح المطل على الشاطئ، حيث يُعتبر مكاناً محبوباً للتجمع العائلي في المساء.

رؤية رائدة في الضيافة الإسلامية

لا تقتصر ميزة المنتجعات الحلال في تركيا في المـرافـق المختلفة التي توفرها، بل الفلسفة الراسخة وراءها. فالعديد منها ملكية عائلية، مما يضمن الالتزام بالقيم الملائمة للمسلمين والخدمات الاستثنائية.

تُعد المـديـرة العامة لفندق بـيرا ألانيا روحات أولجن جنكيز واحدة من المدراء العامين القلائل في هذا المجال. وقد شاركتنا وجهة نظرها حول ما يجعل المنتجعات الحلال فريدة من نوعها، مـؤكـدةً أن هذه المنتجعات لا تتعلق فقط بالأعمال التجارية - بل تتعلق بتوفير مساحة للعائلات المسلمة حيث يمكنهم الاسترخاء والاستمتاع والالتزام بعقيدتهم.

فعندما سألتها عن استراتيجية التسويق التي يتبعونها، أوضحت أن رضا النزلاء يشكّل أقوى أدواتهم التسويقية، إذ يلعب التواصل الشفهي دورًا محوريًا في جذب العملاء الجدد. وأشارت إلى أن نحو 40% من الضيوف هم من الزبائن الدائمين، ما يعكس جودة تجربة الإقامة وولاء العملاء للعلامة التجارية.

الاستدامة والمعايير الأخلاقية

تعتبر الاستدامة والمعايير الأخلاقية من الأولويات الرئيسية لفندق بيرا ألانيا. حيث يتم التركيز بشكل رئيسي على التقليل من هدر الطعام. حيث يتم التبرع بفائض الطعام الزائد إلى ملاجئ الحيوانات، ويقوم الفندق بتطوير مشروع لتحويل مخلفات الطعام إلى علف للحيوانات، لضمان تطبيق نهج مسؤول لإدارة النفايات.

ودعماً للفلسطينيين في غزة، اتخذ فندق بيرا موقفاً جريئاً في عام 2023 من خلال الحرص على عدم استخدام أي منتجات خاضعة للمقاطعة. ويتماشى هذا القرار، النابع عـن رغـبـة الضيوف وموقفهم الأخـلاقـي الـقـوي، مـع الـتـوجـه العام للمسافرين المسلمين الذين يبحثون عن شركات تتماشى مع مبادئهم.

وفي أعقاب زلزال تركيا عام 2023، اختار الفندق عـدم إقامة حفلات موسيقية، وأعـاد توجيه ميزانية الترفيه إلى جهود الإغـاثـة والمـسـاهـمات المالية المـبـاشرة للضحايا. ويُجسّد هذا القرار التزام الفندق بالمسؤولية الاجتماعية، إدراكًا منه بأن دور مؤسسات الضيافة يتجاوز مجرد تقديم خدمات سياحية.

قصة نجاح تجارية ذات صدى عالمي

حتى في خضم التقلبات الاقتصادية وارتفاع الأسعار، لا يزال الطلب على السفر الحلال في تركيا قوياً. حيث أشار المدير العام لشركة بيرا ألانيا إلى أنه في الوقت الذي زادت فيه الحجوزات المحلية جراء التحولات الاقتصادية، لا يزال المسافرون الدوليون - خاصة من ألمانيا والمملكة المتحدة - يشكلون أحد الأسواق الرئيسية.

وهذا ما يعزز فكرة أن السياحة المتوافقة مـع الشريعة الإسلامية ليست قطاعًا محدودًا - بل هي صناعة عالمية رائجة وسريعة النمو.

الدروس المستفادة من صناعة السياحة الحلال

إن نجاح تركيا في المنتجعات الشاطئية الحلال ليس مجرد قصة نجاح في مجال السياحة، بل هو بمثابة نمـوذج يحتذى به لبلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتطلع إلى الاستفادة من سوق السياحة الإسلامية العالمية.

- السفر المتوافق مع تعاليم الدين الإسلامي ليس مجالاً محدوداً - بل هو فرصة متاحة للجميع. حيث أثبتت منتجعات تركيا أن السياحة الدينية يمكن أن تكون مربحة ومستدامة على حد سواء.

- القيادة النسائية تساهم في تعزيز القطاع. لعبت المديرة العامة في بيرا دورًا حاسمًا في تعزيز تجربة استضافة النزلاء، لا سيما بالنسبة للمسافرات.

- الاستثمار في السياحة الحلال يحقق عوائد قوية. يُعد توسع HalalBooking، بما في ذلـك تقييمه البالغ 125 مليون دولار، مؤشراً واضحاً على الإمكانات المالية القوية للقطاع.

- الاستدامة والأخلاقيات أمران مهمان. يُظهر نهج «بـيرا» في التوريد الأخلاقي والإغاثة في حالات الكوارث أن الضيافة الـحـلال قـادرة عـلى دمـج المسؤولية الاجتماعية مع الحفاظ على الجدوى التجارية.

الخاتمة: نموذج يحتذى به لتطوير السياحة الحلال في المستقبل

لقد نجحت منتجعات تركيا الشاطئية الحلال في ألانيا في تحقيق التوازن بين مبادئ السياحة الدينية والخدمة عالية الجـودة والنجاح الاقـتـصـادي. ويشكل دورها الرائد في السياحة الحلال نموذجاً لبلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تهدف إلى تنمية أسواق السياحة المتوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية. ■

بروناي تسجل أعلى نمو لها بفضل التنويع الاقتصادي

سجلت بروناي أقوى نمو للناتج المحلي الإجمالي منذ *25* عامًا في عام *2024*، بزيادة قدرها *4.2%*، متجاوزةً بذلك كل التوقعات. ويعزى هذا الأداء، وهو الأفضل منذ عام *1999* (عندما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة *4.3%*)، بشكل رئيسي إلى النمو المستدام في قطاع النفط والغاز.

وبالفعل، حقق القطاع النفطي وغير النفطي نمواً بنسبة 5.5% و3.1% على أساس سنوي، الأمر الذي يبرر الحاجة إلى تسريع التنويع الاقتصادي لتحقيق أثر ملموس على المالية العامة.

كانت الأنشطة التحويلية - المصنفة في القطاع غير النفطي - محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي في بروناي منذ عام 2020، ومن المتوقع أن تستمر هذه الديناميكية في عام 2025. ويرجع هذا النمو إلى ازدهار إنتاج البتروكيماويات الذي قفز بنسبة 12% في عام 2024. وتفوق صادرات المنتجات البتروكيماوية بانتظام صادرات النفط والغاز، حيث تمثل الآن 61% من إجمالي الصادرات.

وينبغي أن يؤدي توسيع مجمع بولاو موارا بيسار للبتروكيماويات، الذي من المقرر أن يبدأ تشغيله بتكلفة 9 مليارات دولار أمريكي في عام 2029، إلى تعزيز هذا التطور. في الوقت نفسه، سيساعد إنتاج الأسمدة القائمة على اليوريا في مجمع سونغاي ليانغ الصناعي، المقرر أن يبدأ تشغيله في عام 2022، على تنويع صادرات بروناي خارج قطاع النفط والغاز.

في عام 2024، شكل القطاع غير النفطي 53% من الناتج المحلي الإجمالي، مدعومًا بالنمو في العديد من القطاعات الفرعية، بما في ذلك النقل الجوي (+ 18.9%) والشحن (+ 7.7%) والاتصالات (+ 6%) وتجارة الجملة والتجزئة (+ 4.3%).

ويتوقع مكتب أبحاث الاقتصاد الكلي التابع لرابطة دول جنوب شرق آسيا + 3 أن تنمو الإيـرادات من القطاع غير النفطي بمعدل 10.8% سنويًا حتى عام 2028، في حين من المتوقع أن تنخفض حصة قطاع الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي من 15.5% في عام 2023 إلى 12.6% في عام 2028.

ولضمان نمو البلد وازدهـاره في المستقبل، جعلت الحكومة من التنويع الاقتصادي ركيزة أساسية في سياستها الإنمائية الوطنية. ففي إطار برنامج واواسان بروناي 2035، تم تصنيف السياحة كأحد القطاعات الخمسة ذات الأولوية للتنويع الاقتصادي.

لا يقتصر دور قطاع السياحة الديناميكي على جذب الـزوار الأجانب وتحقيق عائدات من النقد الأجنبي فحسب، بل يساهم أيضاً في تطوير الصناعات ذات الصلة وخلق فرص العمل. يُعزى الانتعاش الملحوظ في أعـداد الـزوار الأجـانـب منذ عـام 2022 إلى حرص البلاد على صون تراثها الثقافي والطبيعي الغني، مما يمنحها مكانة متميزة كوجهة مفضلة للباحثين عن تجارب ثقافية أصيلة وفريدة.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف برنامج واسان بروناي 2035 إلى تنويع وتحديث البلاد من خلال خطة لتعزيز وتطوير النظام المصرفي والتكنولوجيا المالية.

وقـد لعبت الحكومة دوراً محورياً في تطوير القطاع المـالي. ففي الفترة ما بين عامي 2014 و2016، أنشأت نظاماً للتسوية الإجمالية الآنية وغرفة مقاصة أوتوماتيكية. وفي عام 2020، أعلنت الحكومة أيضًا عن مخطط الاقتصاد الرقمي لعام 2024، الذي صُمم لاستكمال خارطة طريق القطاع المالي. وبفضل التزام الحكومة الثابت ونهجها الوطني المتكامل، تمتلك بـروناي المقومات اللازمة لتحقيق نجاح مستدام في مسيرة تحولها التنموي. ■

المصدر : زمن التكنولوجيا المالية

تحقيق نمو قوي في التجارة بين الأردن ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

عمّان - سجّلت الصادرات الأردنية إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ارتفاعاً سنوياً بنسبة *15.6%*، حيث بلغت ما لا يقل عن *4.58* مليار دولار مقارنة بـ *3.96* مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. ومن بين المنتجات الرئيسية التي تم تصديرها الأسمدة والمنتجات الدوائية والسلع الزراعية.

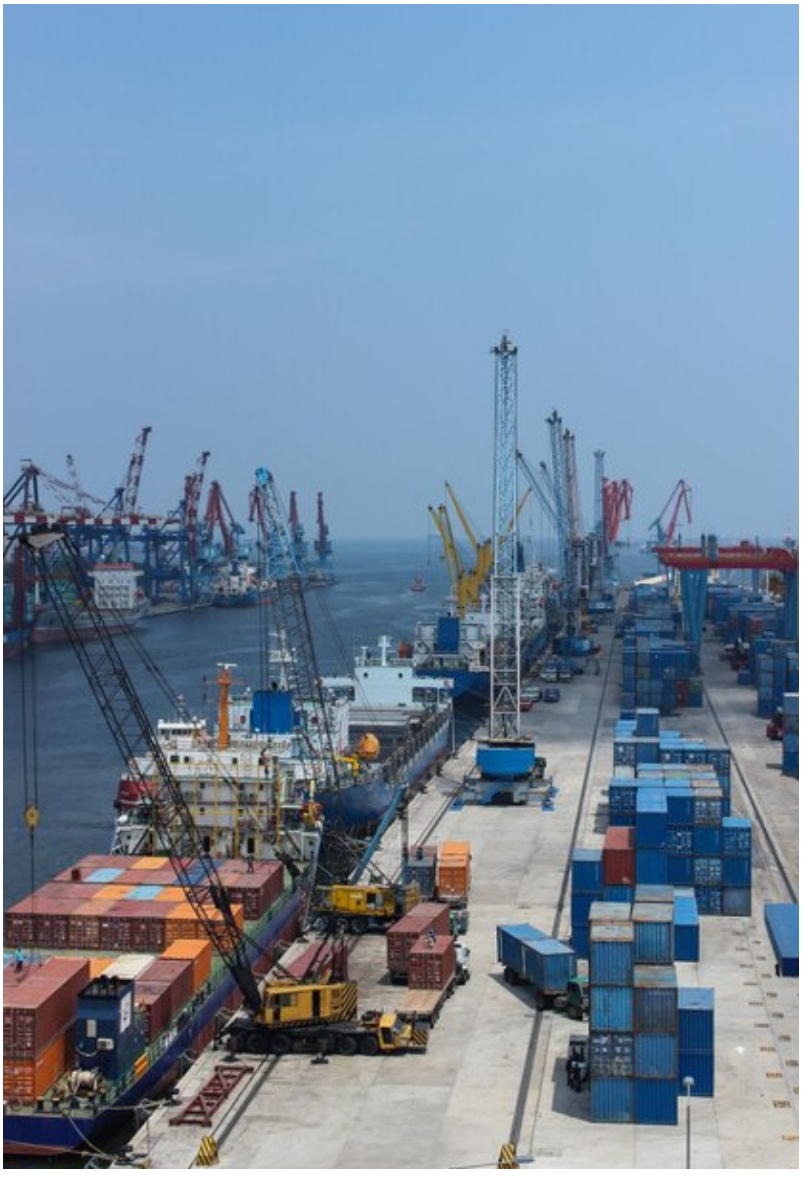

وفي الوقت نفسه، ارتفعت أيضًا الواردات الأردنية من منطقة التجارة الحرة بنسبة 8.5%، لتصل إلى 6.62 مليار دولار. وتشمل هذه الـواردات بشكل رئيسي النفط الخام ومشتقاته والمجوهرات والمنتجات الغذائية والمـواد الصناعية المختلفة مثل الألـواح البلاستيكية وأكسيد التيتانيوم والبوليسترين والحديد والصلب.

وقد رسخت المملكة العربية السعودية مكانتها كشريك تجاري رئيسي للأردن في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وارتفعت الصادرات إلى المملكة بنسبة 13.7% لتصل إلى 1.07 مليار دينار.

وفي هذا الصدد، وقّعت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وهيئة تنمية الصادرات السعودية مذكرة تفاهم في فبراير الماضي لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتعزيز التعاون في مجال تنمية الصادرات. وتقدر الاستثمارات الإجمالية للمملكة العربية السعودية في الأردن بحوالي 15 مليار دولار، وتغطي قطاعات مختلفة مثل النقل والبنية التحتية والطاقة والتمويل والتجارة والإنشاءات المتعلقة بالسياحة.

ويترافق هذا النمو اللافت مع تمركز الصادرات الصناعية في الأردن عام 2024 حول ستة منتجات رئيسية، والتي تستحوذ على 57% من إجمالي الصادرات الوطنية، بقيمة تقارب 12.1 مليار دولار. احتل قطاع الملابس والإكسسوارات مركز الصدارة في التصدير، بحصة سوقية بلغت 19.4% ونمو سنوي مذهل بنسبة 25.6%. يلي ذلك قطاع الأسمدة الكيماوية والمستحضرات الصيدلانية، حيث بلغت حصتهما من الصادرات 11.1% و7.1% على التوالي.

ومع ذلك، يختلف أداء صادرات الأردن من قطاع إلى آخر. ففي حين أظهرت الملابس والمنتجات الصيدلانية نموًا واضحًا، شهدت القطاعات الرئيسية الأخرى انخفاضًا ملحوظًا، حيث انخفضت الأسمدة الكيماوية بنسبة 2.3%، وانخفضت المجوهرات بنسبة 21.5%، وانخفض البوتاس الخام بشكل حاد بنسبة 28.4%.

ومع استمرار التحديات، لا سيما العجز التجاري، إلا أن التوسع في الأسواق وتنويع الصادرات من شأنه أن يستمر في تعزيز العلاقات التجارية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وهذا يضع الأردن في موقع بارز كطرف رئيسي في التجارة العربية البينية، مع آفاق مستقبلية واعدة. ■

المصدر : عرب نيوز؛ وكالة الأنباء الأردنية

توقيع أوزبكستان وأذربيجان وكازاخستان على اتفاقية تأسيس ممر الطاقة الخضراء

أسس مشغّلو شبكات الكهرباء الرئيسية في أوزبكستان وكازاخستان وأذربيجان - شركة أزيريزجي (أذربيجان) وشركة كيجوك (كازاخستان) والشبكة الوطنية لأوزبكستان - مشروعًا مشتركًا لإنشاء مشروع ممر الطاقة الخضراء. وتأتي هذه الاتفاقية في إطار شراكة استراتيجية بين الدول الثلاث.

وتنص الاتفاقية على إقامة كابل مشترك للطاقة النظيفة تحت بحر قزوين لتمكين تصدير الطاقة المتجددة إلى الأسواق الأوروبية. وسيتم ربط هذا الكابل بخط آخر يمتد عبر قاع البحر الأسود.

سيكون لدمج أنظمة الطاقة تأثير كبير على مشهد الطاقة العالمي وكذلك على الدول الثلاث المشاركة.جعلت أذربيجان الانتقال إلى الطاقات المتجددة أحد أولويات سياستها الوطنية للطاقة، بهدف تحقيق توليد 30% من طاقتها الكهربائية من مصادر متجددة بحلول عام 2030. وتُقدَّر الإمكانات التقنية للطاقات المتجددة في أذربيجان بـ 135 جيجاوات للطاقات البرية و157 جيجاوات للطاقات البحرية، مع مشاريع لتوليد 6 جيجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية بحلول عام 2030.

وتعتزم أوزبكستان أيضًا تصدير فائضها من الطاقة الكهربائية الخضراء إلى أوروبا عبر كازاخستان وأذربيجان اعتبارًا من عام 2030، وهو فائض قد يصل إلى 10 إلى 15 مليار كيلوواط/ساعة سنويًا.

وتضع كازاخستان من جانبها الطاقة الخضراء ضمن أولوياتها في سعيها لتحقيق الحياد الكربوني، وذلك من خلال العمل على تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري. إذ تعمل البلاد على تطوير ابتكارات تكنولوجية وبنية تحتية قادرة على دعم الاستدامة البيئية. وعليه، وقّعت اتفاقيات بشأن مشاريع صديقة للبيئة تبلغ طاقتها الإجمالية 43 جيجاوات. ويمثل هذا المشروع خطوة مهمة في التعاون الإقليمي في مجال الطاقة وفي الجهود العالمية نحو التحول إلى الطاقة المستدامة. ■

المصدر : وكالة ترند نيوز

البحرين: اقتصاد قوي مرشّح لجني مكاسب كبيرة من اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة

برزت البحرين كثاني أفضل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أداءً في عام *2024*، بعد الإمارات العربية المتحدة مباشرةً. ويوضح هذا الأداء الملحوظ، المُتوقع أن يتحقق في عام *2025*، الجهود المتواصلة التي تبذلها البلاد لتنويع اقتصادها خارج قطاع النفط.

وقد تجاوزت الخدمات المالية منذ فترة طويلة قطاع النفط الخام واستخراج الغاز الطبيعي كمساهم رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي للبحرين. ويعد هذا التنويع الاقتصادي ركيزة أساسية لاستراتيجية النمو في البلاد.

وبحلول عام 2025، يمكن للبحرين أن تحسّن من أدائها الاقتصادي بفضل اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتوفر هذه الاتفاقية للمنامة فرصة فريدة لجذب رؤوس الأمـوال الأجنبية وتنويع صادراتها السلعية.

وتجدر الاشارة إلى أن قطاع الألومنيوم المحلي في البحرين لا يزال قادراً على المنافسة رغم الرسوم الجمركية. وباعتبارها واحدة من 20 دولة مستفيدة من اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، لا يُرجح أن تتأثر البحرين بسياسات التعريفة الجمركية الجديدة.

تبلغ قيمة صادرات البحرين غير المعدنية حوالي 430 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل الصناعات غير المعدنية الرئيسية النفط المكرر

والبلاستيك والمنسوجات التي لا تتمتع بقيمة مضافة عالية أو إمكانات كبيرة للتوسع.

وتركز البحرين على جذب شركات التصنيع من الدول الصديقة التي تصدر بكثافة إلى الولايات المتحدة والقريبة جغرافياً، ولكنها لا تستفيد من الحماية التي توفرها اتفاقية التجارة الحرة. فمن خلال تحديد مواقع المصانع وعناصر أخرى من سلسلة التوريد في البحرين، يمكن لهذه الدول أن تتجنب بصورة قانونية الرسوم الجمركية التي قد تعيق صادراتها إلى الولايات المتحدة.

وتشمل الدول المستهدفة الهند (82 مليار دولار من الصادرات إلى الولايات المتحدة)، والمملكة العربية السعودية (24 مليار دولار)، وبنغلاديش (12 مليار دولار)، والعراق (10 مليارات دولار)، والإمارات العربية المتحدة (7 مليارات دولار)، وباكستان (6 مليارات دولار)، وسريلانكا (4 مليارات دولار). وتصدّر الهند، على سبيل المثال، ما قيمته 14 مليار دولار من المنتجات الصيدلانية و10 مليارات دولار من المنسوجات إلى الولايات المتحدة. يسهم وجود أكثر من 300,000 هندي في البحرين، إلى جانب حضور واسع للشركات الهندية والعلاقات التاريخية المتينة بين البلدين، في تهيئة بيئة مواتية لتوقيع اتفاقية تعاون بين البحرين والهند.

منذ بداية الألفية الجديدة، نجحت البحرين في تأمين أكثر من 15 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وساهمت عدة عوامل في هذا النجاح، بما في ذلك سهولة شراء غير البحرينيين للعقارات والحصول على تراخيص لمزاولة الأعمال التجارية، فضلاً عن الاستقرار الذي يوفره سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي الذي ظل ساريًا لأكثر من أربعة عقود.

وأخـيراً، ترسخ البحرين مكانتها كطرف اقتصادي رئيسي في منطقة الخليج، وذلك بفضل استراتيجية التنويع والاتفاقيات التجارية المثمرة التي أبرمتها. ■

المصدر : معهد دول الخليج العربية في واشنطن، زاوية

باكستان والإمارات العربية المتحدة تتحدان لتحديث البنية التحتية للسكك الحديدية في باكستان

تتعاون شركة السكك الحديدية الباكستانية مع شركة الاتحاد للقطارات لتحسين شبكتها للسكك الحديدية وتحفيز النمو الاقتصادي في باكستان.

ويهدف هـذا التعاون إلى تعزيز الربط والقدرة التشغيلية لشبكة السكك الحديدية الباكستانية ودعم التنمية الاقتصادية من خلال بنية تحتية حديثة.

وستكون المشاريع موجهة بشكل رئيسي إلى خط الشحن الذي يربط ميناء كراتشي بيبري مع المرافق اللوجستية التي تديرها موانئ دبي العالمية في دبي.

وفي هذا الصدد، وقّع رئيسا الكيانين مذكرتي تفاهم تهدفان إلى تحديث البنية التحتية الحالية للسكك الحديدية في باكستان مع استكشاف فرص مشاريع جديدة.

وتعد هذه الشراكة جزءًا من استراتيجية أوسع نطاقًا تستند إلى اتفاقية تاريخية تم التوصل إليها في يناير 2024، حيث تم تأمين تمويل بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي من دولة الإمـارات العربية المتحدة لتحديث أنظمة السكك الحديدية الباكستانية بشكل كبير.

وبناءً على هذه الجهود المشتركة، تتوقع شركة السكك الحديدية الباكستانية تحديث عملياتها وزيادة طاقتها الاستيعابية للشحن، مما يتيح للشركات الوصول إلى الأسـواق بشكل أسرع.

وبالنسبة لشركة الاتحاد للقطارات، يمثل هذا التحالف فرصة لتوسيع نطاق نفوذها خارج حدود الإمـارات، مما يعزز مكانتها كشركة رائـدة في مجال تطوير السكك الحديدية العالمية.

ويأتي هذا الاستثمار ليعكس توجهاً متنامياً نحو التعاون الدولي في مشاريع البنية التحتية. ■

المصدر : توريد السكك الحديدية

اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي تدخل حيز التنفيذ خلال 60 يومًا

أفادت السفارة الإيرانية في موسكو أن اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي ستدخل حيز التنفيذ في غضون *60* يومًا اعتبارًا من *14* مارس *2025*.

ووفقًا للتقرير، أكد السفير الإيراني لدى روسيا كاظم جلالي رسميًا الموافقة على الاتفاقية في محادثة هاتفية مع أندريه سليبنيف، وزير التجارة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وقد أعلن جلالي الانتهاء رسميًا من الإجراءات القانونية لاتفاقية التجارة الحرة بين إيران والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي مع تقدم الاتفاقية من خلال جميع الدول الموقعة عليها.

وقد أعرب الطرفان عن تفاؤلهما بتنفيذ الاتفاقية، واصفين إياها بالعامل الرئيسي في تعزيز التبادلات التجارية في المنطقة.

وأضافت السفارة الإيرانية أنه بموجب بنود الاتفاقية، ستدخل اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي حيز التنفيذ بعد 60 يومًا من استكمال جميع الدول المشاركة في الاتفاقية إجراءاتها القانونية. وستعفي الاتفاقية الموقعة في ديسمبر 2023 في سانت بطرسبرغ 87 في المئة من السلع التجارية بين إيران والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي من الرسوم الجمركية.

وتُعد اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي إنجازًا مهمًا في التكامل الاقتصادي في المنطقة. حيث يمثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي يضم أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا، تكتلاً إقليمياً استراتيجياً.

تهدف الاتفاقية إلى تحسين التجارة الثنائية وتعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال خفض التعريفات الجمركية وتخفيف الحواجز التجارية. ونظراً لإعفاء 87% من السلع المتداولة الآن من الرسوم الجمركية، من المتوقع أن تستفيد الشركات الإيرانية من انخفاض تكاليف التصدير، لا سيما في قطاعات مثل الزراعة والسلع الصناعية والطاقة. وبالمثل، ستحصل دول الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي على سهولة الوصول إلى الأسواق الإيرانية المعروفة بطلبها المتزايد في مختلف القطاعات، بما في ذلك مواد البناء والسلع الاستهلاكية وموارد الطاقة. ■

المصدر: طهران تايمز

مصر تعتمد اتفاقية حماية الاستثمار مع المملكة العربية السعودية

في *12* مارس *2025*، وافق البرلمان المصري على اتفاقية حماية الاستثمار الثنائية مع المملكة العربية السعودية، والتي تهدف إلى تعزيز تدفقات رؤوس الأموال وخلق فرص عمل وتقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وتـأتي هـذه الاتفاقية ضمن سلسلة من الاتفاقات الاقتصادية التي تم توقيعها خلال زيـارة ولي العهد السعودي الأمـير محمد بن سلمان للبلد الشمال أفريقي في أكتوبر الماضي، والتي تم خلالها أيضًا إنشاء المجلس التنسيقي الأعلى السعودي المصري.

وحضر كل من ولي العهد والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية، وفقًا لوكالة أنباء البرلمان المصري.
ووصف تقرير صادر عن اللجنة المشتركة للهيئات البرلمانية المصرية أن الاتفاقية خطوة رئيسية نحو تعزيز التعاون الاقتصادي وتعزيز فرص الاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة بين البلدين.

كما سلطت الضوء على الجهود المبذولة لتسهيل نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل والتنمية البشرية.

وقد تعززت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. فقد أشار تقرير اللجنة المشتركة إلى ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين مصر والسعودية إلى 6.5 مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024، مقارنة بـ 4.9 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2023، بزيادة قدرها 32.7%، وذلك وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

وتـأتي هذه الصفقة دعـمًا لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 - وهي استراتيجية تنويع اقتصادي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عائدات النفط من خلال زيادة الصادرات غير النفطية وتعزيز التحالفات التجارية الإقليمية، بما في ذلك مع مصر. ■

المصدر: عرب نيوز

الفعاليات والمواعيد المرتقبة لعام 2025

◄ **ملتقى الاستثمار السنوي 2025**
07-09 أبريل 2025 - أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

◄ **مجلس إدارة المركز الإسلامي لتنمية التجارة**
09-10 أبريل 2025 - الدار البيضاء، المغرب

◄ **دورة تدريبية حول تعزيز الجهود الرامية إلى تيسير النقل بين البلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**
29-30 أبريل 2025 -، عبر الأنترنت

◄ **اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**
15-17 أبريل 2025 - جدة، المملكة العربية السعودية

◄ **المعرض الخامس للصحة لدول منظمة التعاون الإسلامي**
15-19 أبريل 2025 - داكار، السنغال

◄ **اللجنة المالية الدائمة**
20-23 أبريل 2025 - جدة، المملكة العربية السعودية

◄ **ورشة عمل حول «تطوير استراتيجية تسويقية مناسبة لوجهة السنغال»**
6-7 مايو 2025 – عبر الإنترنت

◄ **الدورة الحادية والخمسون لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**
20-21 يونيو 2025 - إسطنبول، تركيا

◄ **منتدى أيام الاستثمار للمركز الإسلامي لتنمية التجارة - موروني**
26-29 أغسطس 2025 - موروني، القمر الاتحادية

◄ **الدورة الحادية عشرة لمعرض الحلال**
17-20 سبتمبر 2025 – كوالالمبور، ماليزيا

◄ **معرض السياحة لمنظمة التعاون الإسلامي/ معرض افريقيا للسياحة**
23-25 أكتوبر 2025، كمبالا، أوغندة

◄ **الدورة الثانية والأربعون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي**
01-04 نوفمبر 2025 - اسطنبول، تركيا

◄ **قمة الحلال العالمية**
26-29 نوفمبر 2025، إسطنبول، تركيا

◄ **منتدى منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار في أفريقيا**
2-4 ديسمبر 2025 - باماكو، مالي

◄ **الدورة التاسعة لاجتماع التنسيق السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي**
10-11 ديسمبر 2025 - جدة، المملكة العربية السعودية

منظمة التعاون الإسلامي

OIC-OCI

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعاً وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعما للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزا للعلاقات بين مختلف شعوب العالم.

ومن أهم أجهزة المنظمة، القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة. وتضم المنظمة ثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة بالإضافة إلى لجنة القدس. وهناك أيضا مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضا دورا حيويا وتكميليا من خلال العمل في شتى المجالات.

www.oic-oci.org